



Party for the Animals

ورقة مبادرة مقدمة من النائب فان ران: "الإبادة البيئية: الجريمة المفقودة ضد السلام" 35690
رقم 2. ورقة المبادرة

"إن القواعد التي تحكم عالمنا هي مجرد قوانين ويمكن تغييرها. حيث يمكن للقوانين أن تفرض قيودا، كما يمكنها أن ترفع تلك القيود. وما يهم فعليا في هذه القوانين هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه. إن الكثير من القوانين في عالمنا وضعت لخدمة الملكيات - فهي تستند إلى حق الملكية الخاصة. ولكن تخيلوا معي قانونًا يتمتع بسلطة أخلاقية سامية ... قانونًا يضع نصب عينيه البشر والكوكب في المقام الأول. تخيلوا قانونًا يبدأ بعدم إلحاق الأذى ، ويوقف هذه اللعبة الخطيرة وينقلنا إلى بر الأمان...."

بولي هيغينز، 2015

"يتوجب علينا تغيير القواعد"

غريتا ثونبيرغ، 2019

جدول المحتويات

2	الملخص
3	1. المقدمة
9	2. عدم فاعلية التشريعات الحالية
17	3. الإطار القانوني لقانون الإبادة البيئية
22	4. دراسة حالة: بابوا الغربية
28	5. الخاتمة
30	6. القسم المالي
30	7. نقاط القرار
33	الملحق: التاريخ المؤسسي للإبادة البيئية

الملخص

على الرغم من كل ما نبذله من جهود، فإن مستقبل بيئتنا وموائلنا الطبيعية وأنظمتنا البيئية لا يبدو واعدًا. حيث أن النشاط البشري ما زال يبقي على استمرار التغير المناخي. وفي حين تتوفر الأدوات القانونية لمكافحة هذا الضرر غير المسبوق لبيئة الحياة الطبيعية، إلا أنه قد ثبت عدم كفاية هذه الأدوات. ومن خلال هذه الورقة، يعترزم مقدم هذه المبادرة طرح مفهوم قانوني جديد ومبتكر.

تعتبر هذه الورقة دراسة لإمكانية تحويل هذا التدمير غير المسبوق لبيئتنا الطبيعية إلى جريمة جنائية. وفي هذا الصدد، سوف نستخدم مصطلح *الإبادة البيئية*، الذي يُعرّف بأنه الضرر أو التدمير واسع النطاق للنظم البيئية من خلال النشاط البشري. كما تأخذ *الإبادة البيئية* العديد من الأشكال منها: الكوارث البيئية التي تسببها صناعة الوقود الأحفوري، أو إزالة الغابات (التصحّر)، أو انبعاث غازات الاحتباس الحراري نتيجة النشاط الصناعي، أو إلقاء النفايات الخطرة في الأنهار، أو تلوث مواطن السكان الأصليين، أو الصيد الجائر في المحيطات، أو استخدام مبيدات الآفات الضارة. كما يمكن أن تلعب *الإبادة البيئية* دورًا في زيادة خطر انتشار الأمراض ذات المنشأ الحيواني. والإبادة البيئية تعتبر حالة مفردة تمثل العديد من القضايا البيئية حين يكون حجم الضرر كبيرًا لدرجة أن يصبح وجود جميع الكائنات الحية في منطقة معينة، بما فيها من بشر وحيوانات على حد سواء، على المحك.

لا يوجد في الوقت الحالي قانون دولي يضمن الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية. حيث يمكن أن يستمر استغلال وتدمير النظم البيئية بشكل نشط دون أي تداعيات. ويشير مركز السلامة ومنع الجريمة (CCV) إلى وجود مآزق حقيقية وأوجه قصور كبيرة أيضًا في هولندا عند التعامل مع الجرائم البيئية.

وأما على الصعيد الدولي، فإن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأوروبي، ما زالت تناضل من أجل صياغة وتنفيذ الاتفاقيات البيئية، على الرغم من عقود من المفاوضات. حيث أثبتت الاتفاقيات غير الملزمة وكذلك المعاهدات دون آليات لإنفاذها بأنها غير قادرة على منع حدوث جرائم الإبادة البيئية. لذلك فإن إيجاد معيار دولي يجرم الإبادة البيئية من شأنه أن يحدث التغيير المرجو.

ولهذا الغرض، يدعو مقدم هذه المبادرة إلى استحداث قانون جنائي دولي للإبادة البيئية، بحيث يمكن لهذا القانون أن يضمن محاسبة الأشخاص جنائياً عندما تؤدي أنشطتهم إلى الإبادة البيئية. ويرى العديد من الخبراء القانونيين أن قانون الإبادة البيئية يعتبر حجر الزاوية الضروري لقانون بيئي دولي شامل، والذي يمكن من خلاله محاكمة الأفراد بشكل مباشر. ومع ذلك، فإن هذا القانون لا يؤدي إلى معاقبة المخالفين فحسب: بل من خلال تطبيق العواقب والمسؤوليات الجنائية، فإن الميل لارتكاب الإبادة البيئية سيتم إحباطه بشكل استباقي. كما أن تحويل تدمير النظم البيئية إلى جريمة جنائية يمكن أن يساعد في عدم ذوبان جريمة الإبادة البيئية سواء بشكل مقصود أو غير مقصود بقرارات السياسات.

إذاً فما هي القنوات المناسبة لوضع حد للإبادة البيئية؟ ثمة العديد من الوسائل للقيام بذلك، إلا أن مقدم المبادرة يعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي الخاص بها هما الخيار الأمثل لإدراج مكافحة الإبادة البيئية في القانون الجنائي الدولي. ويعد النظام الأساسي، الذي يعود تاريخه إلى عام 1998، المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية التي تم فيها تحديد أربعة أنواع من الجرائم الدولية: الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان. وقد تم تضمين الإبادة البيئية أيضاً في المسودة الأصلية ولكنها أسقطت ضمن الجولات الأخيرة من المفاوضات. ويعتبر دور هولندا أمراً جديراً بالذكر في هذا الصدد.

إن المحكمة الجنائية الدولية، والتي تأسست في لاهاي، يكمن دورها في إتمام التشريعات الوطنية، إلا أنها ليست بديلاً للمحاكم الوطنية، حيث تقوم بممارسة المحاكمة فقط عندما تكون الدولة غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك. وي طرح النظام الأساسي خيارات لمقاضاة جريمة الإبادة البيئية تحت مظلة الجرائم الحالية، ولكن ثبت حتى الآن أنه نظام إشكالي. لذلك فإن تعديل النظام الأساسي ليتضمن الإبادة البيئية يمكن أن يعطي المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية على هذا النوع من الجرائم. وطالبت العديد من الدول في أن يتم إدراج الإبادة البيئية في كل من القانون الوطني والدولي. وقد أخذت فرنسا زمام المبادرة في صيف عام 2020: حيث تعهد الرئيس إيمانويل ماكرون بالتزامه بتجريم الإبادة البيئية على المستوى الدولي ووعده بالتحقيق في كيفية إرساء هذا المفهوم في القانون الفرنسي. كما وعدت الحكومة البلجيكية في مرحلة لاحقة في اتفاقها الائتلافي بمتابعة المبادرات العالمية ضد الإبادة البيئية، وخلال الاجتماع السنوي للمحكمة الجنائية الدولية، طلبت التحقق من إمكانية إدراج الإبادة البيئية في نظام روما الأساسي. أما في شهر ديسمبر من السنة ذاتها، أعربت فنلندا أيضاً عن دعمها لصالح قانون دولي يجرم الإبادة البيئية.

يمكن لهولندا المساهمة في هذه الحركة العالمية من خلال النظر في كيفية إدراج الإبادة البيئية في القانون الوطني. ويعتقد مقدم المبادرة أن هولندا يمكن أن تشكل قوة ضاغطة لتعديل نظام روما الأساسي، وتلزم الشركات الهولندية بمنع وقوع الإبادة البيئية، وأن تساهم في تحقيق العدالة للمجتمعات التي تتأثر مواطنها سلباً بالإبادة البيئية.

وتوضح الورقة التي قام بإعدادها مقدم المبادرة الحجج الضرورية لإيجاد قانون دولي للإبادة البيئية. حيث سناقش فيها فاعلية وأوجه قصور التشريعات الحالية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. كما سنقوم بعد ذلك بتوضيح السبل القانونية الممكنة لتجريم الإبادة البيئية ومناقشة العناصر الأكثر أهمية في قانون الإبادة البيئية. وسيتم عرض دراسات مختلفة للحالة، بما في ذلك حالة بابوا الغربية، وهي منطقة عانت لعقود من الإبادة البيئية. وأخيراً، سنقوم بتقديم مقترحاتنا حول كيفية قيام هولندا بدور في تجريم الإبادة البيئية وحماية بيئتنا المعيشية.

بات "الذهب الأخضر" هو الاسم الأشهر لفاكهة الأفوكادو، بعد أن أدت حملة تسويقية مكثفة قام بها القطاع الزراعي إلى نمو الطلب العالمي ¹ عليه بشكل هائل. ففي الولايات المتحدة، ارتفع استهلاك الأفوكادو للفرد من 500 جرام في عام 1994 إلى 3.6 كيلوجرام في عام 2018 ². وفي أوروبا أيضاً ارتفع استهلاك فاكهة الأفوكادو خمسة أضعاف خلال العشرين عامًا الماضية ³. بدأ هذا النمو في بداية الأمر واعدًا بالازدهار من أجل توفير مزيد من الوظائف وحياء أفضل للأشخاص الذين يعيشون بالقرب من مزارع الأفوكادو. وشمل ذلك الأشخاص الذين يعيشون في تلال بيتوركا في تشيلي. إلا أن ما لم يتوقعه السكان المحليون هو أن هذا الازدهار المتجدد سيقصر في المقام الأول على أصحاب الأعمال الزراعية الكبيرة، حيث بات سكان المنطقة وأصحاب المزارع الصغيرة يعانون في الغالب من نقص كبير في المياه ناتج عن الاستغلال المفرط لشجرة الأفوكادو العطشى، والتي تستهلك 2000 لترًا من المياه لإنتاج كيلوغرام واحد فقط من الأفوكادو ⁴. وكشفت دراسة أجرتها هيئة المياه التشيلية أنه تم إنشاء ما لا يقل عن 65 خط أنابيب غير قانوني تحت الأرض لنقل المياه من الأنهار المحيطة إلى مزارع الأفوكادو ⁵. وقد تسبب نظام الري هذا - والذي يعد المصدر الرئيسي للمياه للسكان المحيطين - في تجفيف الأنهار والتأثير سلبيًا على النظام البيئي. وبات السكان حاليًا يعتمدون على الشاحنات التي تنتقل من بيت إلى آخر لتوصيل كميات محدودة من المياه، وهي المياه التي ثبت أنها تحتوي على بكتيريا القولونيات البرازية ⁶. وقد زادت البطالة حيث اضطر صغار المزارعين إلى التوقف عن زراعة المحاصيل بسبب النقص الحاد في المياه. وبينما تقوم هيئة المياه التشيلية بتغريم الشركات التي تستخرج المياه بشكل غير قانوني، فإن هذا ليس له تأثير يذكر عليها: حيث يتم احتساب الغرامات ضمن نفقات الشركة الإضافية بينما يستمر الاستخدام المفرط للمياه.

ما هي الإبادة البيئية؟

تعد زراعة الأفوكادو في منطقة بيتوركا في تشيلي مثالاً بارزاً لما يحدث في أماكن أخرى من العالم. حيث لا توجد معايير دولية يمكن أن تحول دون الاستغلال واسع النطاق للبيئة الطبيعية وتدمير النظم البيئية. وفي ضوء هذا التقصير بالتحديد قررت المحامية الاسكتلندية "بولي هيغينز" في عام 2010 تقديم اقتراح إلى لجنة القانون التابعة للأمم المتحدة للاعتراف بالإبادة البيئية باعتبارها الجريمة الخامسة ضد السلام ⁷.

يعد مصطلح الإبادة البيئية مصطلحاً حديثاً جداً لدرجة أن تعريفه الدقيق لا يزال موضع نقاش واسع. وتعكف لجنة دولية تتألف من خبراء على محاولة البحث في التعريف القانوني للإبادة البيئية في الوقت الحالي ⁸. وتعرف "هيغنز" الإبادة البيئية

1 ايوس تراسي ، بدون تاريخ، يمكن العودة إليها من خلال : <https://eostrace.be/artikelen/hoer-marketing-de-eens-zo-saai-avocado-immens-populair-maakte>

2 كارمان ، اتش.اف (2019). قصة صعود الأفوكادو إلى الصدارة في الولايات المتحدة. تحديث إيه آر اي (22) 5. 11-9.

3 ستايل ، 30 يناير 2020. استشارة عبر : <https://stableprice.com/soaring-avocado-consumption-increasing-price-volatility/>

4 الجارديان ، 17 مايو 2018. يمكن العودة إليها من خلال <https://www.theguardian.com/environment/2018/may/17/chilean-villagers-claim-british-appetite-for-avocados-is-draining-region-dry>

5 رويترز ، 3 يونيو 2019. يمكن العودة إليها من خلال : <https://www.reuters.com/article/us-water-chile-environment/as-sales-boom-chiles-green-gold-is-blamed-for-water-shortages-idUSKCNIT41AL>

6 الجارديان ، 17 مايو 2018. يمكن العودة إليها من خلال : <https://www.theguardian.com/environment/2018/may/17/chilean-villagers-claim-british-appetite-for-avocados-is-draining-region-dry>

7 يرجع مصطلح "الجرائم ضد السلام" إلى مرحلة تطوير نظام روما الأساسي ، عندما كان لا يزال يشار إليه باسم "مشروع قانون الجرائم المخلّة بالسلم والأمن البشري". وتشير هيغينز بهذا المصطلح إلى الجرائم الدولية الأربعة التي تشكل قاعدة النظام الأساسي، إلا أنه لا يوجد إجماع على الاستخدام الحالي لهذا المصطلح بين الخبراء القانونيين.

8 <https://www.stopeccide.earth/expert-drafting-panel>

بأنها خسارة أو تلف أو تدمير واسع النطاق للنظم البيئية لمنطقة معينة بحيث يتضاءل على أثره الرفاه السلمي للسكان في الوقت الحالي أو في المستقبل ⁹. وتختلف الإبادة البيئية عن الجرائم البيئية الأخرى والتلوث البيئي بسبب الأثر غير الرجعي الذي تتسبب به. كما تطوي الإبادة البيئية على أضرار أو تدمير أو فقدان جسيم لنظام بيئي معين لدرجة أنه يصبح غير قادر على التعافي. لذلك ، بموجب هذا التعريف ، لا يمكن النظر للاستخدام المستدام للبيئة الطبيعية أو للموارد الطبيعية ضمن القدرة الاستيعابية للنظام البيئي على أنه إبادة بيئية.

يمكن أن تكون الإبادة البيئية مباشرة وغير مباشرة: حيث يمكن لأي شخص أن يحتك مباشرة بالطبيعة ويسبب أضرارًا هيكلية حتى يتعذر على النظام البيئي التعافي. ومع ذلك ، فإن الإبادة البيئية تحدث بشكل غير مباشر - فعلى سبيل المثال يمكنك تأمل التغير المناخي أو التلوث واسع النطاق - حيث تكون الإبادة البيئية نتيجة لنشاط اقتصادي أو غيره. وقد تتخذ الإبادة البيئية والأثر الناتج عنها عدة أشكال منها: الكوارث التي تسببها صناعة الوقود الأحفوري وانبعاث غازات الاحتباس الحراري من خلال النشاط الصناعي وإلقاء المواد الخطرة في الأنهار وإزالة الغابات لتحقيق مكاسب تجارية وتلوث مواطن السكان الأصليين والصيد الجائر في المحيطات، أو استخدام مبيدات الآفات الضارة. وعليه يمكن النظر إلى الإبادة البيئية على أنها حالة مفرطة تمثل العديد من القضايا البيئية المعروفة، بحيث يكون حجم الضرر كبيرًا لدرجة أن بقاء جميع الكائنات الحية في منطقة معينة، من بشر وحيوانات على حد سواء ، يصبح على المحك.

ويمكن أن تؤدي الإبادة البيئية أيضًا إلى أضرار عاطفية وثقافية واسعة النطاق، لا سيما في المجتمعات التي يرتبط أسلوب حياتها ارتباطًا وثيقًا بالنظام البيئي المنكوب. فمثلًا نرى ذلك بوضوح مع قبيلة السامي الأصلية في شمال اسكندنافيا، حيث عاش سكان السامي من ربيع الأراضي ومن خلال رعي حيوان الرنة لأجيال. وتشكل الأرض التي يعيشون عليها أساس ثقافتهم وهويتهم واقتصادهم. ومع ذلك ، فإن مواطنهم مهدد من قبل شركات التعدين والحكومات السويدية والنرويجية التي تصدر تصاريح لهذه الشركات. وقد أصبحت مساحات شاسعة من الأرض غير صالحة للسكن بسبب استخراج الموارد، وإلقاء النفايات الخطرة في المضائق البحرية وإنشاء شبكات سكك حديدية جديدة تمر عبر طرق هجرة الحيوانات. وقد أدى هذا إلى وقوع المجتمع المحلي ضحية للمرض، حيث دمرت أرضه وتأثرت طرق هجرة حيوان الرنة سلبيًا.

يُظهر التهديد الذي يواجهه قبيلة السامي أن الإبادة البيئية لا تحدث فقط دائمًا عبر الأنشطة غير القانونية، حيث يمكن لها أيضا أن تكون نتاج للأنشطة التي تقوم بتسهيلها أو تشجع عليها الحكومات من خلال توقيع العقود وإصدار التصاريح. ولهذا السبب فإن تعريف الإبادة البيئية والوعي بأضرارها يغدو ذو أهمية كبيرة. فإذا لم يكن الناس على دراية بشيء ما ، فلا يمكنهم اتخاذ فعل حياله. لا شك في أن الحكومات تتقاسم المسؤولية عن وضع الشروط والأطر التي يُسمح فيها للشركات بالعمل ، بنفس الطريقة التي تتحمل بها مسؤولية التشريعات المتعلقة بالقضايا الأخرى التي تؤثر على أمننا، مثل سلامة البناء وقوانين المرور. ويمكن أن يكون التدمير الواسع النطاق للبيئة المعيشية نتيجة لتجاهل الحكومات، سواء بشكل متعمد أو غير متعمد، النظر في العواقب السلبية لنشاط اقتصادي معين أو نشاط آخر يؤدي إلى تجاوز القدرة الاستيعابية للنظام البيئي، لا سيما عندما لا تتعرض الأنشطة التجارية المعنية للمساءلة من قبل الحكومات الوطنية والعالمية لتجاوزها هذه القدرة الاستيعابية. فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تساهم الإعفاءات الضريبية للوقود الأحفوري في إحداث خلل في تغير

المناخ ¹⁰ .ولكن يمكن أن يكون أيضاً التدمير الشامل للبيئة المعيشية من نتاج عمل الشركات التي تنتهك قوانين الدولة. إذ لا تستطيع الحكومات دائماً إنفاذ التشريعات بكفاءة ، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى السيادة القوية للقانون. علاوة على ذلك ، تصنف الشركات الغرامات المالية المحتملة الناشئة عن التدمير واسع النطاق للبيئة المعيشية ضمن مخاطرها ؛ حيث غالباً ما تكون هذه العقوبات جزءاً صغيراً من الأرباح المحتملة. في حين ما زالت تخضع أشكال التدمير الشامل للبيئة والتي تندرج تحت مصطلح الإبادة البيئية للنقاش.

أوجه القصور القانونية

ليس هناك حالياً قانون دولي يضمن حماية البيئة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية. كما لا يتم تطبيق الحفاظ على الطبيعة والبيئة إلا بشكل ضئيل على المستوى الوطني. ويشير مركز السلامة ومنع الجريمة (CCV) إلى وجود معضلات وأوجه قصور كبيرة أيضاً في هولندا لدى التعامل مع الجرائم البيئية ¹¹. أما على الصعيد الدولي ، فما زالت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، مثل الاتحاد الأوروبي، تناضل من أجل صياغة وتنفيذ الاتفاقيات البيئية، على الرغم من عقود من المفاوضات. فقد أثبتت المعاهدات الملزمة الخالية من آليات التنفيذ والاتفاقيات غير الملزمة، أنها غير فاعلة في منع حدوث الإبادة البيئية. لذلك يمكن لمعيار دولي من شأنه حظر الإبادة البيئية أن يحدث التغيير المنشود.

يمكن أن يضمن القانون الدولي لمكافحة الإبادة البيئية ¹² محاسبة الأشخاص جنائياً، وذلك عندما تؤدي أنشطتهم إلى الإبادة البيئية ، سواء من خلال الفعل المباشر أو تسهيل مثل هذه الأنشطة. ويرى العديد من الخبراء القانونيين أن قانون الإبادة البيئية يعتبر حجر الزاوية الضروري لقانون بيئي دولي وشامل ، والذي يمكن من خلاله محاكمة الأفراد بشكل مباشر. ومع ذلك، فإن هذا القانون لا يؤدي إلى معاقبة المخالفين فحسب: فمن خلال تطبيق العواقب والمسؤوليات الجنائية ، فإن الميل لارتكاب الإبادة البيئية سيتم إحباطه بشكل استباقي. كما أن جعل تدمير النظم البيئية جريمة جنائية يمكن أن يساعد في عدم ذوبان جريمة الإبادة البيئية بشكل مقصود أو غير مقصود في قرارات السياسات.

زيادة الحاجة إلى وجود قانون يجرم الإبادة البيئية

توفيت "بولي هيغينز" في عام 2019 ، إلا أنها تركت وراءها إرثاً عظيماً. فقد أدت الحملة التي أطلقتها لوضع الإبادة البيئية على جدول الأعمال إلى نداء عالمي لإدراج الإبادة البيئية في نظام روما الأساسي لعام 1998، وهو الميثاق التأسيسي

10 آر تي إل نيوز، 17 أكتوبر 2018 ، يمكن العودة إليها من خلال : https://www.rtlnieuws.nl/economie/artikel/4453946/vliegen-belasting-vliegtickets-duurder-2-miljard?redirect_from=rtlz

11 مركز السلامة ومنع الجريمة (2019). يبحث المعضلات في معالجة الجريمة البيئية. يمكن العودة إليها من خلال : <https://hetccv.nl/nieuws/ccv-verkent-knelpunten-in-de-aanpak-van-milieucriminaliteit/>

12 بالمعنى الدقيق للكلمة ، فإن مصطلح "قانون الإبادة البيئية" يتعلق بالقوانين الوطنية، وهذا يتعلق بفرض حظر دولي على الإبادة البيئية. من أجل سهولة القراءة ، سيتم استخدام مصطلح "قانون الإبادة البيئية" في هذه الورقة.

للمحكمة الجنائية الدولية. في ذلك الميثاق ، تم تحديد الجرائم الأربع الأكثر خطورة بالنسبة للمجتمع الدولي وهي: الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان. ولا يعتبر هذا النداء الأول من نوعه: فمنذ عام 1972، دعا رئيس الوزراء السويدي "أولوف بالم" إلى تركيز دولي أكبر على الإبادة البيئية بشكل عاجل. وقد تم إدراج الإبادة البيئية كجريمة ضد السلام في المسودات الأولى لنظام روما الأساسي، إلا أنه قد تم إلغاء ذلك في نهاية الأمر ¹³.

خلال السنوات الأخيرة ، ظهرت هذه المطالبة من جديد. ففي ديسمبر 2019 ، دعت فانواتو وجزر المالديف - الدول الجزرية في المحيط الهادئ والمحيط الهندي - إلى النظر بجدية في إدراج جريمة الإبادة البيئية في نظام روما الأساسي خلال اجتماع الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية ¹⁴. كما ناشد البابا فرانسيس المجتمع الدولي الاعتراف بالإبادة البيئية كجريمة خامسة ضد السلام وضغط على الكنائس لتضمين "الخطايا ضد البيئة" في التعليم الكنسي المسيحي ¹⁵. وفي يونيو لسنة 2020، تعهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ، بناءً على توصية من اتفاقية المواطنين الفرنسيين للمناخ ، بالتزامه بتجريم الإبادة البيئية على المستوى الدولي وواعد بالتحقيق في كيفية ترسيخ المفهوم في القانون الفرنسي ¹⁶. و بعد شهر من ذلك ، ضم حزب "ايكولو" البلجيكي الأخضر صوته لدعم دعوات التحرك هذه، من خلال تقديم اقتراح لإدراج الإبادة البيئية في نظام روما الأساسي والقانون الوطني ¹⁷. وعقب هذا الاقتراح ، ذكرت الحكومة البلجيكية في اتفاقها الائتلافي أنها "سوف تحقق وتواصل المبادرات الدبلوماسية للحد من جريمة الإبادة البيئية والتدمير المتعمد للأنظمة البيئية ¹⁸. وفي شهر يوليو، قامت الناشطة غريتا ثونبرج ، مع ثلاثة من نشطاء المناخ الآخرين ، بكتابة رسالة مفتوحة تدعو من خلالها قادة الاتحاد الأوروبي إلى المطالبة بالاعتراف بالإبادة البيئية كجريمة دولية. حيث وقع الرسالة الآلاف من النشطاء والعلماء والفنانين والمواطنين ¹⁹. وفي شهر أغسطس، أعرب بول مكارتي عن دعمه لحملة "أوقفوا الإبادة البيئية" ²⁰. وفي شهر نوفمبر، وبناءً على طلب من أعضاء البرلمان السويدي تم توجيهه للحكومة ، تم تشكيل لجنة من كبار الخبراء القانونيين الدوليين للتشاور حول التعريف القانوني للإبادة البيئية، حيث ترأس اللجنة القاضية الدولية فلورنس مومبا

13 تم توضيح الدور الذي لعبته هولندا في هذه العملية بمزيد من التفصيل في الملحق.

14 بيان من سعادة د. جون إتش ليخت ، سفير جمهورية فانواتو لدى الاتحاد الأوروبي ، 2 ديسمبر 2019. يمكن العودة إليها من خلال : [https://asp.icc-
cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP18/GD.VAN.2.12.pdf](https://asp.icc-
cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP18/GD.VAN.2.12.pdf)

15 خطاب قداسة البابا فرانسيس أمام المشاركين في المؤتمر العالمي للجمعية الدولية لقانون العقوبات ، 15 نوفمبر 2019. يمكن العودة إليها من خلال : [http://www.vatican.va/content/francesco/en/speeches/2019/november/documents/papa-francesco_20191115_diritto-
penale.html](http://www.vatican.va/content/francesco/en/speeches/2019/november/documents/papa-francesco_20191115_diritto-
penale.html)

16 ان ار سي، 6 يونيو 2010، يمكن العودة إليها من خلال : [https://www.nrc.nl/nieuws/2020/06/29/groene-golf-overspoelt-franse-steden-
maar-premier-philippe-wint-in-le-havre-a4004378](https://www.nrc.nl/nieuws/2020/06/29/groene-golf-overspoelt-franse-steden-
maar-premier-philippe-wint-in-le-havre-a4004378)

17 أوقفوا الإبادة البيئية، 17 يوليو 2020، يمكن العودة إليها من خلال : [https://www.stopecocide.nl/persberichten-overzicht/belgische-
groene-partijen-introduceren-wetsvoorstel-om-van-ecocide-misdaad-te-maken](https://www.stopecocide.nl/persberichten-overzicht/belgische-
groene-partijen-introduceren-wetsvoorstel-om-van-ecocide-misdaad-te-maken)

18 اتفاقية التحالف ، 30 سبتمبر 2020 ، ص. 91- يمكن العودة إليها من خلال : https://www.belgium.be/sites/default/files/Regeerakkoord_2020.pdf

19 <https://climateemergencyeu.org/>

20 <https://www.facebook.com/PaulMcCartney/posts/10159014952408313>

والمحامي الدولي فيليب ساندرز كيو سي. أما في شهر ديسمبر، فقد ضم وزير الخارجية الفنلندي صوته إلى حملة تجريم الإبادة البيئية ممثلاً عن الحكومة الفنلندية. وفي الشهر ذاته، أثناء انعقاد جمعية الدول الأطراف، دعت بلجيكا كأول دولة أوروبية الجمعية إلى "دراسة إمكانية إدراج الجرائم المعروفة باسم "الإبادة البيئية" في نظام روما الأساسي" ²¹.

وخلال عام 2020، أظهر كل من المجتمع المدني والدولي أن إجراء حوار بناء حول جريمة الإبادة البيئية بات أمر مرغوب به وضروري. ففي هولندا، شهدنا تقدمًا في حكم قضية "أورخيندا"، الأمر الذي يُستشهد به الآن في جميع أنحاء العالم باعتباره نقطة انطلاق مهمة لبناء نظام فعال للمعايير المناخية والبيئية. وقد حكمت المحكمة العليا في هولندا لصالح البيان الذي يفيد بأن الحكومة قد فشلت في حماية الأجيال الحالية والمستقبلية بشكل كافٍ من خلال سياساتها المناخية الحالية ²². وحول جوهرية الوقت في هذا الشأن، وهو ما تم التأكيد عليه أيضًا في تقرير آي بيه بي أي إس (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال خدمات التنوع البيولوجي والنظم البيئية) الذي نُشر في عام 2019 والذي ينص على أن بيئتنا الطبيعية وصحة النظم البيئية في جميع أنحاء العالم في تدهور مستمر بمعدل غير مسبوق، الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب وخيمة على جميع سكان الكوكب ²³. ويمكن لمعيار قانوني يتبع كأداة إضافية على مستوى المحكمة الجنائية الدولية أن يجعل من حماية الأرض والحفاظ على بيئتنا الطبيعية والنظم البيئية المتضررة أمرًا ممكنًا. كما تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية ستكمل الأنظمة القانونية الوطنية ولن تحل محلها. كما أنها ستلاحق مرتكبي الجرائم فقط عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك بنفسها. وقد حان الوقت لطرح هذا النقاش على المسرح السياسي في هولندا.

توضيح كيفية إعداد هذه الورقة

تهدف هذه الورقة إلى توضيح الحجج المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي للإبادة البيئية. حيث يناقش الفصل التالي أوجه القصور في التشريع الحالي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. كما سيوضح الفصل الثالث السبل القانونية الممكنة لمحاكمة الإبادة البيئية ويناقش العناصر الأكثر أهمية في قانون الإبادة البيئية. بينما سيقدم الفصل الرابع دراسة حالة بابوا الغربية، وهي منطقة عانت من الإبادة البيئية لعقود. ستوضح الحالة المذكورة كيف يمكن لقانون الإبادة البيئية أن يوفر حلاً في حالة فشل جميع الخيارات القانونية الأخرى. وأخيرًا، سنقدم مقترحاتنا حول كيفية قيام هولندا بدور في تجريم الإبادة البيئية وحماية بيئتنا المعيشية. أما ملحق هذه الورقة سيوضح المحاولات السابقة والنداءات المتكررة التي حدثت منذ السبعينيات للاعتراف بالإبادة البيئية كجريمة.

<https://twitter.com/StopEcocideNL/status/1340961863992000518> 21

22 اتش آر 20 ديسمبر 2019، ECLI:NL:HR:2019:2006

23 أي بيه بي أي إس موجز صناع السياسات حول تقرير التقييم العالمي بشأن خدمات التنوع البيولوجي والنظام البيئي من المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال خدمات التنوع البيولوجي والنظم البيئية. يمكن العودة إليها من خلال: https://ipbes.net/sites/default/files/2020-02/ipbes_global_assessment_report_summary_for_policymakers_en.pdf

2. عدم فاعلية التشريعات الحالية

يناقش هذا الفصل خصائص القانون البيئي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ويوضح كيف تتجلى أوجه القصور هذه أثناء ممارسة القانون، مستشهداً بمثال الاتهامات الإكوادورية ضد شركة شيفرون- تيكساكو.

أولاً: على المستوى الوطني

(عدم فاعلية القانون الوطني للإبادة البيئية)

خلال خمسينيات القرن الماضي ، نفذ الاتحاد السوفيتي سياسة تخطيط اقتصادي مركزية والتي تبين بعد فوات الأوان، أنها كانت كارثية على البشر والبيئة على حد سواء. حيث تضررت نتيجة لذلك المحميات الطبيعية الكبيرة والنظم البيئية بشكل لا رجعة فيه. فعلى سبيل المثال ، كان بحر آرال رابع أكبر بحيرة على مستوى العالم²⁴. ومع ذلك ، قرر الاتحاد السوفيتي تحويل إمدادات مياه البحيرة لري حقول القطن في كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان. كانت مشاريع الري هذه فاشلة للغاية لأن قنوات الري لم تكن معزولة. ونتيجة لذلك ، تسربت معظم المياه مرة أخرى إلى الأرض، وانتهى الأمر بالاستفادة الفعالة فقط من لتر واحد من كل عشرين لتراً. وأما اليوم، تقلص حجم البحيرة إلى فقط 10 في المائة من حجمها الأصلي، وتأثير ذلك بات واضحاً للعيان في أنحاء المنطقة بأكملها. وباتت القرى التي كانت تعتمد على الصيد الآن منفصلة عن الشاطئ بصحراء مالحة مقفرة يبلغ طولها مائة كيلومتر. وقد حدا جفاف بحر آرال وحوادث الإبادة البيئية الأخرى ، مثل تشيرنوبيل، بالعديد من الدول السوفيتية السابقة في أواخر التسعينيات لاعتماد الإبادة البيئية كجريمة جنائية في قوانينها الوطنية²⁵.

21

على الرغم من أن العديد من الدول كانت قد أدرجت الإبادة البيئية ضمن قانون العقوبات الخاص بها، إلا أن فاعلية هذه القوانين تعتمد على فرض تطبيقها ووجود سلطة قضائية مستقلة واحترام سيادة القانون. فالبلدان المصنفة في أعلى القائمة من حيث الفساد وفي ذيل معيار سيادة القانون، تكافح من أجل اتخاذ إجراءات قانونية ضد الإبادة البيئية على الرغم من كونها تعتبر قانون راسخ²⁶. وفي مثل هذه البلدان، غالباً ما تغض السلطات الطرف عن أنشطة الإبادة البيئية، ونادراً ما تتم المقاضاة بشأنها. وقد شوهد مثال واضح لهذا في قبرغيزستان حيث استوردت شركة الطاقة المملوكة للدولة 9000 طن متري من الفحم المشع في عام 2012. حيث تم تسليمه إلى 15 مدرسة وروضة أطفال لاستخدامه كمصدر للطاقة. وقد

24 تراو، 15 مارس 1997. يمكن العودة إليها من خلال : <https://www.trouw.nl/nieuws/vissers-aralmeer-zien-geschiedenis-voor-hun-ogen-verdampen-b5160929/>

25 جورجيا ، أرمينيا ، أوكرانيا ، بيلاروسيا ، كازاخستان ، قبرغيزستان ، مولدوفا ، روسيا وطاجيكستان: <https://ecocidelaw.com/the-law/existing-ecocide-laws/>

26 مؤشر سيادة القانون ، 2020. يمكن العودة إليها من خلال : <https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2020/Criminal%20Justice/table>

تبين أن مستوى إشعاع الفحم كان أعلى بـ 26 مرة من الحد المسموح به، مما أثار سخطاً شعبيًا كبيراً: تم على إثره القبض على سبعة مسؤولين حكوميين بتهمة التواطؤ، وتمت مقاضاة الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة المملوكة للدولة بتهمة الإبادة البيئية، كما تم توجيه تهم الفساد إلى وزير الطاقة والصناعة²⁷. ومع ذلك، تم إسقاط جميع التهم من قبل النائب العام. ونرى حالة مماثلة في أوكرانيا: ففي 8 يونيو 2015، اندلع حريق في مستودع نفط تابع لشركة النفط الأوكرانية (بي آر إس إم - نافتا)²⁸. حيث تم إطلاق مواد سامة بتركيز عالي، ولقي على إثر ذلك ستة أشخاص مصرعهم. وعندما وجهت أجهزة المخابرات الأوكرانية اتهامات ضد المالك المشارك في (بي آر إس إم) والمدعي العام، الذي اتهم بالتعتيم على أنشطة (BRSM) غير القانونية، تم فصل مدير المخابرات بعد ذلك بوقت قصير فضلاً عن تم إسقاط التهم. ولذلك فإنه طالما ليس ثمة سلطة قضائية دولية لها القدرة على التدخل، فلن يكون هناك حافز يذكر لاحترام القوانين المحلية للإبادة البيئية.

القانون المدني مقابل القانون الجنائي

على الرغم من أن عدداً قليلاً من البلدان قد أدرجت الإبادة البيئية ضمن قوانينها الوطنية، إلا أن معظم البلدان لديها قوانين لحماية البيئة. ومع ذلك، غالباً ما تستند القوانين البيئية إلى القانون المدني، حيث قد تضطر الشركات إلى دفع غرامات والتعويض عن أي أضرار يتم تكبدها. وتُظهر التجربة أن الغرامات لا تقلل بالضرورة حدوث مثل هذه الأنشطة غير القانونية لأنه يُنظر إليها على أنها مصروفات خارجية يمكن احتسابها ضمن نفقاتها، ومن ثم تسديدها فيما إذا تم اكتشاف الانتهاك وعند اكتشافه بالفعل. وغالباً ما تستهدف العقوبات المدنية الشركات وليس الأفراد، مما يعني أنه لا يمكن مقاضاة الجناة بموجب القانون الجنائي، في حين يستمر انتهاك القوانين وتحقيق الأرباح. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن المجتمعات الأكثر تضرراً من الإبادة البيئية هي ذاتها الفئات الأضعف التي لا تمتلك دائماً الوسائل لتقديم المخالفين للعدالة. ومن ناحية أخرى وبموجب القانون الجنائي، فإن الدولة تعتبر هي الجهة المسؤولة عن الملاحقة القضائية في مثل هذه الجرائم. وثمة مثال على قانون الحفاظ على البيئة متضمناً عقوبات جنائية ألا وهو (قانون لايسي) في الولايات المتحدة. حيث ينظر هذا القانون الاتحادي إلى استيراد الأسماك والحيوانات والنباتات البرية التي تم صيدها بالمخالفة لقوانين بلد المنشأ على أنها جريمة²⁹. وتعتبر عقوبات انتهاك (قانون لايسي) عالية وتشمل أحكام بالسجن³⁰. ففي عام 2012، بناءً على هذا القانون،

27 التلغراف، 10 فبراير 2012. يمكن العودة إليها من خلال :

<https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/asia/kyrgyzstan/9071329/Radioactive-coal-sent-to-schools-in-Kyrgyzstan.html>

28 مؤسسة جيمستاون، 22 يوليو 2020. يمكن العودة إليها من خلال : <https://jamestown.org/program/scandal-in-the-ukrainian-security-service-last-breath-of-the-old-political-system/>

29 مؤسسة الحفاظ على البيئة الأفريقية، 19 يونيو 2013. يمكن العودة إليها من خلال : <https://africanconservation.org/south-african-fisheries-win-major-victory-against-lobster-poaching-syndicate/>

30 قانون لايسي (16 USC §§ 3371-3378). يمكن العودة إليها من خلال : <https://www.fws.gov/le/pdf/Files/Lacey.pdf>

31 بيو، 20 أغسطس 2012. يمكن العودة إليها من خلال : <https://www.pewtrusts.org/en/about/news-room/press-releases-and-statements/2012/08/20/pew-applauds-largest-ever-us-court-ordered-restitution-in-history-of-the-lacey-act>

أمر قاض أمريكي شركة (هاوت باي للصناعات السمكية) بدفع 54.9 مليون دولار لحكومة جنوب إفريقيا كتعويض عن الصيد الجائر غير المشروع لركنند الصخور³¹. أما في عام 2016، تلقت شركة لمبر ليكيودايتور بموجب هذا القانون أعلى حكم عقابي صدر على الإطلاق، وهي مخالفة قدرها 13 مليون دولار كتعويضات عقابية، بالإضافة إلى مصادرة الممتلكات وخدمة مجتمعية وذلك بسبب الاتجار غير المشروع في الأخشاب³². وعلى هذا الأساس، يمكن أن يساهم القانون الجنائي بلا شك في تحقيق عقوبات فعالة على المستوى الوطني. ومع ذلك، حتى في البلدان التي تتمتع بسيادة راسخة للقانون، ليس ثمة ما يضمن حماية البيئة في غياب المعايير الدولية: حيث يمكن للحكومات، بالرغم من كل ذلك، أن تختار تقليل التشريعات في هذا المجال وذلك لمنح الشركات مجالاً أوسع لخدمة مصالحها الاقتصادية. بينما ستقل فرصة حماية النظم البيئية في البلدان التي لم تترسخ فيها سيادة القانون بالشكل الكافي.

أحد الأمثلة على قضية للإبادة البيئية تحت القانون الجنائي تجري حالياً في غواتيمالا. فقد أنشأت الحكومة في عام 2015، محكمة قانون بيئي مخولة بالنظر في دعاوى الإبادة البيئية³³. وفي لائحة الاتهامات المقدمة ضد شركة زيت النخيل (رييسا)، أمرت المحكمة الشركة بوقف جميع الأنشطة في إحدى مزارع زيت النخيل التابعة لها. حيث كان السبب في ذلك هو قيام الشركة بإلقاء مخلفات زيت النخيل الخطرة في نهر باسيون، مما أدى إلى انخفاض هائل في أعداد الأسماك. وقد ثبت عدم فاعلية الحكم: إذ رفضت شركة (رييسا) التعاون وواصلت أنشطتها في المنطقة حتى تم اتهامها في عام 2018 بالاحتيال الضريبي الممنهج، مما دفع العديد من الشركات متعددة الجنسيات لإنهاء شراكتها مع (رييسا)³⁴. أي بمعنى آخر: فإنه في غياب القانون الدولي وآليات الإنفاذ، لم يكن بالإمكان إيقاف شركة (رييسا) إلا من خلال السوق نفسه. في حين لا يجب النظر إلى ضبط السوق كأداة يعتمد عليها لاستمرار نظام بيئي.

ثانياً: على المستوى الإقليمي

ويتم أيضاً بذل جهود لصياغة قانون بيئي على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي في عام 2008 بصياغة توجيه لمكافحة الجرائم البيئية³⁵. حيث كان الهدف من هذا التوجيه هو تنسيق العقوبات حول الجرائم البيئية داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويحدد التوجيه الأهداف التي يجب أن تعمل عليها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد

32 وزارة العدل الأمريكية، 1 فبراير 2016. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.justice.gov/opa/pr/lumber-liquidators-inc-sentenced-illegal-importation-hardwood-and-related-environmental>

33 أصدقاء الأرض، 25 يوليو 2018. يمكن العودة إليها من خلال: <https://foe-us.medium.com/three-years-since-the-ecocide-in-the-r%C3%ADo-pasi%C3%B3n-guatemala-communities-still-struggle-for-justice-10c43393c510>

34 أصدقاء الأرض، 1 فبراير 2018. يمكن العودة إليها من خلال: https://medium.com/@foe_us/guatemalan-palm-oil-supplier-repsa-caught-up-in-corruption-and-bribery-scandal-bc5234be384d

35 التوجيهات 99/2008/أي سي، 19 نوفمبر 2008. يمكن العودة إليها من خلال: <http://data.europa.eu/eli/dir/2008/99/oj>

36 https://europa.eu/european-union/law/legal-acts_nl

37 <https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/1930-Environmental-Crime-Directive-Evaluation/public-consultation>

الأوروبي، بحيث يتم منح كل دولة من الدول الأعضاء حرية تعديل تشريعاتها الوطنية لتحقيق هذا الهدف. كما يختلف التوجيه عن القانون والذي يتم من خلاله وضع معيار قانوني ملزم يتم اعتماده بعد ذلك داخل الاتحاد الأوروبي بأكمله³⁶. ولسوء الحظ، وبعد عشر سنوات من صياغة هذا التوجيه، لا يزال الاتحاد الأوروبي يكافح لرصد الانتهاكات وتنسيق العقوبات المتباينة جدا التي تتبناها الدول الأعضاء³⁷. أما الأمر الذي يدل على فشل سياسة الاتحاد الأوروبي هذه هو أنه اعتباراً من العام 2020، تم تبيان أن غالبية الانتهاكات ضد هذا التوجيه كانت في مجالات البيئة والطاقة والمناخ³⁸. ويمكن للسلطات التقديرية المشروعة للدول الأعضاء أن تضعف من تطبيق وفعالية القوانين الإقليمية. ومع ذلك، فإن تقييد هذه السلطات يتعارض مع الحكم الديمقراطي وسلطة صنع القرار المستقلة للدول الأعضاء³⁹. لذلك، يجب أن تستمر الجهود المبذولة على المستويين الوطني والإقليمي بالتوازي مع العمل على صياغة قانون للإبادة البيئية على نطاق دولي، لا سيما في ضوء وظيفتها التكميلية. وتهدف المحكمة الجنائية الدولية إلى استكمال النظم القانونية الوطنية لا أن تحل محلها، حيث ستقوم فقط بمقاضاة الجرائم عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك بنفسها.

ثالثاً: على المستوى الدولي

الاتفاقيات الدولية والقانون غير الملزم

وتعتبر أيضاً الاتفاقيات الحالية التي تم إبرامها على المستوى الدولي، مثل اتفاقية باريس والميثاق العالمي للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة، غير كافية لمنع حدوث الإبادة البيئية. حيث يتم إبرام اتفاقيات المناخ الدولية في الغالب طوعية من خلال قانون غير ملزم⁴⁰ ولا تتضمن أي آليات لتنفيذ هذه الاتفاقيات. ويشار بالقانون غير الملزم إلى الوثائق القانونية التي لا يمكن أو يصعب تنفيذها من خلال الوسائل القانونية ولكنها تتمتع بتأثير تنظيمي إلى حد معين. وبعض الأمثلة على ذلك هي القرارات والإعلانات التي قبلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والعديد من القوانين والتوجيهات السلوكية الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

يعتبر القانون غير الملزم رائداً في تطوير القانون البيئي الدولي منذ مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، والذي يعد أول مؤتمر بيئي كبير متعدد الأطراف يعقد في ستوكهولم في عام 1972. وعلى الرغم من طابعه غير الملزم، إلا أن هذا القانون يلعب دوراً أساسياً في تطوير المعايير البيئية الدولية من خلال ترسيخ المعرفة وإظهار الإجماع وتشجيع البلدان على تطوير قوانينها البيئية الخاصة. ومع ذلك، وبسبب طبيعته غير الملزمة، لا يمكن للقانون غير الملزم أن يقوم بأكثر من مجرد تقديم اقتراحات للقوانين الوطنية، كما لا يمكنه أن يساهم في تطوير السياسة المستقبلية إلا إذا كانت الدول مستعدة للقيام بذلك. طالما أن إلحاق الضرر بالبيئة لا يُنظر إليه على أنه جريمة خطيرة بموجب القانون الجنائي، فنادر ما يتمخض

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/inf_20_202_38

39 أزمان كيه، د. (2011). مشكلة "العجز الديمقراطي" في الاتحاد الأوروبي. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 1 (5). 242-250.

40 الجارديان، 7 يونيو 2012. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.theguardian.com/environment/blog/2012/jun/07/earth-treaties-environmental-agreements>

عن القانون غير الملزم التزامات قانونية ملموسة لحماية الموائل الطبيعية.

ثمة استثناء واحد لهذه الحالة وهو عندما ينظر مواطنو الدولة للقانون غير الملزم على أنه إلزاماً. ويمكن لذلك أن يخلق عواقب بالنسبة للحكومات التي قد تستشعر، تحت ضغط الرأي العام، بأنها ملزمة بتنفيذ تشريعات تستند إلى قانون غير ملزم. فعندما تشير الشركات والمحاكم مراراً وتكراراً إلى القانون غير الملزم، يمكن عندها تحويله إلى اجتهاد في نهاية المطاف. فقد قامت مؤسسة "أورخيندا" وهي مؤسسة تأسست في عام 2010 تهدف "لتسريع عملية الاستدامة" في هولندا، بمقاضاة الحكومة الوطنية، مطالبة بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقد قضت المحكمة في عام 2015 بأن الحكومة عليها التزام قانوني لخفض مستويات انبعاثات الغازات في هولندا بمعدل أسرع مما كانت تفعله حينها. وتم تأييد هذا الحكم وتأكيد من قبل محكمة الاستئناف في عام 2018 والمحكمة العليا في عام 2019. ونتيجة لذلك، تم إلزام الحكومة بتنفيذ قرار المحاكم المشترك لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 25 في المائة بحلول نهاية عام 2020 مقارنة بخط الأساس الذي تم قياسه في عام 1990. كما ألزمت هولندا نفسها على مستوى الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيها بنسبة 20 في المائة. وقضت المحاكم، بناءً على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بأن على الحكومة الهولندية التزاماً قانونياً ملموساً وملزماً لتوفير "تدابير كافية و وافية" لحماية حياة السكان الهولنديين وسلامة بيئتهم المعيشية من مخاطر التغير المناخي. كما لاحظت المحاكم أيضاً أن الإجماع في الدوائر السياسية والعلمية - على المستوى الدولي والأوروبي والهولندي - أقر بأن خفض انبعاثات الغاز بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2020 هو الحد الأدنى الذي ينبغي اعتباره "كافياً و وافياً" لبلدان مثل هولندا. وبحسب المحاكم، فقد نتج هذا الإجماع السياسي الدولي في المقام الأول من "القانون غير الملزم" الذي تم وضعه ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي دائماً ما التزمت بها هولندا. وبهذا أصبح الوصول إلى هدف الـ 25 في المائة مثلاً على الكيفية التي أدى بها القانون الدولي غير الملزم إلى إيجاد التزامات قانونية وطنية ملموسة بعد صدور حكم من المحكمة. ولهذا السبب تعتبر قضية "أورخيندا" مثلاً ثورياً: حيث لم يحدث من قبل أن أمرت محكمة حكومة وطنية باحترام الاتفاقيات البيئية الدولية التي لم تعتبر (لغاية تاريخه) ملزمة قانونياً. فلو كان هناك قانون دولي يعمل تحت مظلة القانون الجنائي، لكان من الممكن تجنب المعركة القانونية الجارية على المستوى المحلي لتحقيق الأهداف الدولية.

ومع ذلك، فإن المعاهدات الدولية التي تتبع نهج القانون غير الملزم لم تثبت فاعليتها بشكل جدي. حيث لم يتم فرض أي عقوبات نتيجة لعدم الامتثال للاتفاقيات أو للتوقيع على معاهدة دون العمل بها، وهي ممارسة تقوم من خلالها الدول في كثير من الأحيان بإظهار التفاخر بتوقيع المعاهدات في المؤتمرات الدولية فقط لنراها تعود بهدوء إلى سابق عملها كالمعتاد ⁴¹. وعادة ما تخضع المطالب الواردة في هذه الاتفاقيات لتفسيرات مما يفقدها تأثيرها من خلال درجة معينة من عدم الالتزام: فاتفاقية باريس، على سبيل المثال، تتوقع من الدول أن تعلن عن تقدمها في تحقيق الأهداف الوطنية ولكنها لا تلزمها بتحقيق هذه الأهداف فعلياً. يعتمد الامتثال كلياً على فكرة أن الدول لا تريد أن تفقد ماء وجهها أمام العالم بأسره. وعليه، فإن قابلية الأرض للعيش في ظل النظام الحالي تعتمد على ضغط النظراء، الأمر الذي ثبت حتى الآن بأنه غير كافٍ. بل ربما قد يكون الجمع بين تدابير القانون الصارم والآخر غير الملزم التي يتم تنفيذها بالتوازي مع بعضها البعض لتكامل بعضها

الأخر هو النهج الأكثر فاعلية.

عدم المساواة البيئية

أحد أسباب عدم فاعلية العديد من الاتفاقيات البيئية هو أن الاتفاقيات الأخرى المبرمة فيما يتعلق بالتجارة والاقتصاد تتعارض مع الأهداف البيئية وبالتالي تكون لها الأولوية على هذه الأهداف، على الرغم من أن وجودنا يعتمد على بيئة معيشية صحية. ويبدو أن جداول الأعمال التجارية على وجه الخصوص، والتي تعرض البلدان ذات البيئة الغنية والاقتصاد النامي للنشاط الاقتصادي متعدد الجنسيات هي الأكثر مساهمة في الإبادة البيئية. ويبدو هذا جلياً أيضاً في ما يسمى بآليات التحكيم مثل تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) أو نظام محاكم الاستثمار (ICS). حيث أن بموجب آليات التحكيم هذه، يمكن للشركات رفع دعاوى ضد دولة معينة عندما تتأثر مصالحها الاقتصادية سلباً.

إن فكرة الأرض كسلعة هي عقلية تشكل أساس جل قوانين البيئة تقريباً منذ السبعينيات⁴². وأحد الأمثلة على ذلك هو بروتوكول كيوتو لعام 1997 عندما تم إنشاء نظام تبادل حقوق اطلاق الانبعاثات (أي تي اس). إذ يعتمد هذا النظام على مبدأ أن شراء "الحق" في انبعاث غازات الاحتباس الحراري ما يخلق حافزاً فعالاً من حيث التكلفة للشركات لدفعها للبحث عن بدائل صديقة للمناخ. ويمكن تعويض مجتمعات السكان الأصليين التي تهتم بالبيئة الطبيعية من خلال ممارسات ثقافية عمرها قرون في غالب الأحيان، من خلال نظام تبادل حقوق اطلاق الانبعاثات وذلك مقابل مساهمتها في الحفاظ على البيئة الطبيعية. ومع ذلك، فإن ثمة انتقادات لهذه النظام. وتذكر الكاتبة الكندية "ناعومي كلاين" على سبيل المثال، بأن هذا النظام يجعل مشاريع الحفاظ على البيئة غير فعالة بطبيعتها لأنه في مقابل كل طن من ثاني أكسيد الكربون يتم استخراج من الغلاف الجوي من خلال زراعة الأشجار، تكون إحدى الشركات على الجانب الآخر من العالم قد أطلقت طن آخر في الهواء⁴³. ويحاجج عالم الجغرافيا الاجتماعية "برام بوشر" بأن هذه الآلية تجعل الأشجار والمروج والجبال تفقد أهميتها الجغرافية الجوهرية وتصبح سلعة افتراضية في السوق الدولية، وهو نادراً ما يؤدي إلى تحول في الفوائد والخسائر على النطاق العالمي⁴⁴. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التعويض الذي يقدمه النظام نظرياً لمجتمعات السكان الأصليين، فإنه في الواقع يساهم في انتهاك حقوقهم. ففي بلدان مثل الإكوادور وباراغواي غينيا الجديدة، يبحث المعنيون بالأمر بشكل نشط عن مناطق تحت ستار الحفاظ على البيئة والتي ينتهي بها الأمر - بعد طرد السكان المحليين منها - إلى استخدامها كمصادر لأرصدة الكربون بدلاً من ذلك⁴⁵.

42 أظهرت الدراسات أن المصالح الاقتصادية قد اتخذت سابقة في مختلف المراحل التاريخية في تطور القانون البيئي الدولي. انظر أيضاً: وايز أي بي، 2011. "تطور القانون البيئي الدولي". مركز القانون بجامعة جورج تاون.

43 كلاين، ن. (2014). هذا يغير كل شيء: الرأسمالية مقابل المناخ، ص. 218-224.

44 انظر المصدر ذاته. ص 224

45 انظر المصدر ذاته.

46 بيكيتي، ت. (2020). رأس المال والبيولوجيا.

يقدم الخبير الاقتصادي "توماس بيكيتي" في كتابه الأخير "رأس المال والإيديولوجيا" ⁴⁶ مثالاً على اختلال التوازن في النظام الحالي بين الفوائد والخسائر. ويجادل بأن عدم المساواة والاحتباس الحراري يسيران جنباً إلى جنب ، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الأثر في العالم مسؤولون عن حصة غير متكافئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، في حين أن الفقراء هم الأكثر تضرراً من عواقب الاحتباس الحراري. ويشير إلى وجود حاجة ملحة لتحقيق التوازن حول اللامساواة البيئية هذه، سواء من حيث الأضرار التي لحقت بها أو التي حدثت بسببها. فبدلاً من محاسبة الدول التي تطلق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون فقط ، يعتقد بيكيتي أنه يجب أيضاً محاسبة الدول المستوردة ؛ إذ أن الطلب على السلع هو الذي يشجع على إطلاق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. فعلى سبيل المثال ، ظلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الهولندية مستقرة بين عامي 1990 و 2017 على الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد، ويرجع ذلك في الغالب إلى "تصدير" التصنيع إلى الصين وانتقال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بعملية التصنيع إلى هناك ⁴⁷. وفي حال ربطنا مستويات الانبعاثات بمستويات الاستهلاك ، نلاحظ أن 10 في المائة الأغنى من سكان العالم مسؤولون عن اطلاق 50 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم ⁴⁸. فمن حيث الاستهلاك مثلاً ، فإن أمريكا الشمالية مسؤولة عن 17 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء العالم ، في حين يمثل سكانها فقط 5 في المائة من سكان العالم. بينما تعتبر قارة أفريقيا التي تمثل 16 في المائة من سكان العالم، مسؤولة فقط عن 4 في المائة من نسبة الانبعاثات ⁴⁹. وعلى الرغم من مساهمتها الضئيلة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، فإن إفريقيا تعاني بشكل غير متكافئ من عواقبها مثل ارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر.

ويمكن اعتبار هذا التوزيع المشوه غير عادل. حيث ترى بولي هيغنز بأن عدم المساواة هذه هي مجرد "استعمار بيئي". وجدلت بأن الاستحواذ الحالي على مساحات شاسعة من الأراضي لاستغلال الموارد من قبل الشركات الدولية ⁵⁰ لا يختلف كثيراً عن الاستيلاء الاستعماري التاريخي على الأرض لتحقيق مكاسب تجارية. وتهدف الممارسات الحالية - كما كانت في ذلك الوقت - إلى تحقيق ربح من خلال استغلال الموارد في البيئة المعيشية للآخرين ، دون تحمل المسؤولية الكافية عن الآثار قصيرة وطويلة الأجل على سكان تلك المنطقة. غالباً ما تأتي عمليات الاستحواذ هذه مقترنة بعقود طويلة الأجل مع الدولة ، حيث تقوم الحكومة بإضفاء الشرعية على السلوك غير القانوني للشركات ⁵¹. واليوم - وكما كان الحال في ذلك الوقت - فإن أولئك الذين يستفيدون من هذا النظام يرفضون الاعتراف بأن أنشطتهم قد أن يكون لها عواقب وخيمة ، حيث أن الحق نتيجة هذه الممارسات لا يظهر إلا بعد ذلك بكثير.

47 مكتب الإحصاء المركزي الهولندي، 9 أكتوبر 2018. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.cbs.nl/nl-nl/nieuws/2018/37/co2-uitstoot-in-2017-gelijk-aan-die-in-1990>

48 أوكسفام، 2 ديسمبر 2015، يمكن العودة إليها من خلال: https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/mb-extreme-carbon-inequality-021215-en.pdf

49 <https://ourworldindata.org/global-inequalities-co2-consumption>

50 ومن الأمثلة على ذلك حيازة شركة شل للأراضي في دلتا النيجر ، وفريبورغ وشركة بريتيش بتروليوم في بابوا الغربية، واستخراج الغاز الصخري في أراضي سكان الأمم الأولى الأصليين في كندا.

51 هيغينز ، ب. (2016). اجتثاث الإبادة البيئية ، الفصل 5.

52 الديموقراطية المفتوحة، 27 مارس 2019. يمكن العودة إليها من خلال:

إن حقيقة استمرار الاستعمار البيئي دون عقاب يظهر بشكل أكثر وضوحاً في حالة الإكوادور مقابل شركة شيفرون - تيكساكو، وهي واحدة من أسوأ قضايا المحاكم التي شهدتها القانون البيئي سمعة حتى الآن. وتقع شركة تنقيب النفط لاغو اغريو ضمن منطقة الغابات المطيرة في الإكوادور والبيرو، حيث استغلت شركة تكساكو بتروليوم الأمريكية بين عامي 1964 و 1992 احتياطات النفط بالشراكة مع شركة بيترو إكوادور المملوكة للدولة. وبعد مغادرة تكساكو، أصبح حجم التلوث النفطي الهائل في منطقة الأمازون واضحاً. وفي عام 1993، انضم 30000 من السكان إلى صفوفهم وأنشأوا مجموعة للعمل تحت اسم جبهة الدفاع عن الأمازون ووجهوا اتهامات ضد تكساكو في محكمة أمريكية، زاعمين فيها أن شركة النفط ألفت أكثر من 100 مليار لتر من النفايات الخطرة والنفط الخام في غابات الأمازون المطيرة أثناء عملياتها، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة وصحة سكان المنطقة. وطالبوا شركة تكساكو بتنظيف المنطقة الملوثة والمدمرة وتوفير الرعاية للسكان المنكوبين من التلوث النفطي. كان هذا الادعاء بداية معركة طويلة من أجل العدالة البيئية. إلا أن القاضي الأمريكي حكم بأن القضية غير مقبولة على أساس أن الدعوى يجب أن يحكم بها قاض إكوادوري، وهو قرار تم اتخاذه بموافقة شركة النفط شيفرون - تكساكو المندمجة آنذاك.

وبعد أن تم رفض القضية من قبل القضاء الأميركي، قامت جبهة الدفاع عن الأمازون برفع القضية إلى قاض إكوادوري في عام 2003. وبعد عملية مطولة ومضطربة صاحبها ممارسة ضغوط من قبل شيفرون بالتفاوض مع الحكومة الأمريكية لإنهاء العلاقات التجارية مع الإكوادور، حكم القاضي في عام 2011 بأن شركة شيفرون - تيكساكو هي المسؤولة عن التلوث. وحُكم على شركة شيفرون بدفع 8.6 مليار دولار كتعويضات وتكاليف عمليات التنظيف، والتي قد تصل إلى 18 مليار دولار في حال استمرت شركة شيفرون في رفض إصدار اعتذار علني. وقد تم تأكيد هذا القرار من قبل المحكمة العليا في الإكوادور في عام 2012.

وبالرغم من ذلك، لم تكسب الإكوادور المعركة بعد، حيث لم تتمكن من تنفيذ الحكم لأن شركة شيفرون - تيكساكو لم يعد لديها أصول في الإكوادور يمكن للمحكمة مصادرتها في حال رفضت الشركة دفع الغرامة طواعية. وواصلت شركة شيفرون إصرارها على أن تكساكو قد نظفت الجزء الخاص بها من التلوث قبل مغادرة الإكوادور. كما دافعت شركة شيفرون أيضاً عن قضيتها بالإشارة إلى تسوية تم التوصل إليها بين تكساكو والدولة الإكوادورية في عام 1998 حيث تم إعفاء تكساكو من أي مسؤولية أخرى. ولم تتضح حقيقة الأمر إلا بعد مرور سنوات على مغادرة شركة تيكساكو حيث لم يتم تنظيف أي شيء، بل تم إخفاء التلوث بأفضل الطرق: حيث أظهر تقرير أصدره خبير قامت بتعيينه المحكمة الإكوادورية أنه قد تم مراكمة النفايات فوق آبار النفط الملوثة 53. وفي تلك الأثناء، سعت شركة شيفرون - تيكساكو إلى تصعيد الأمور من خلال بند خاص (بتسوية النزاعات بين المستثمرين والدول) في اتفاقية تجارية بين إكوادور والولايات المتحدة يعود تاريخها إلى عام 1991. وينص هذا البند على أنه يمكن للشركات رفع دعاوى ضد دولة ما أمام لجنة تحكيم منفصلة إذا تم انتهاك الاتفاقيات التجارية. كما قامت شركة شيفرون - تيكساكو برفع دعوى قضائية أمام محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي.

<https://www.opendemocracy.net/en/democraciaabierta/chevron-vs-ecuador-international-arbitration-and-corporate-impunity/>

ووجدت المحكمة في عام 2018 أن الإكوادور كانت ملزمة بالتمسك بالتسوية السابقة العائدة إلى عام 1998 والتي ادعت فيها تكساكو أنها قامت بتنظيف التلوث. وبذلك تم نقض الحكم الإكوادوري، بل حتى حُكم على الإكوادور بدفع 96 مليون دولار لشركة شيفرون - نيكساكو كتعويض عن الأضرار التي تكبدها الشركة. أما بالنسبة لسكان لاغو أغريو فكانوا أبعد ما يكونون عن عدالة قضيتهم من أي وقت مضى في عام 2018.

3. الإطار القانوني لقانون الإبادة البيئية

يمكن أن يكون ترسيخ الإبادة البيئية في القانون الدولي حجر الزاوية اللازم لحماية البيئة والحفاظ عليها في جميع أنحاء العالم. كما يمكن للملاحقة الجنائية ضمان بأن تتناسب عواقب الإبادة البيئية مع الضرر الذي تم إحاقه⁵⁴. سيناقش هذا الفصل وجهات النظر التي يقدمها نظام روما الأساسي في شكله الحالي، بالإضافة إلى العناصر القانونية الأهم من أجل قانون دولي للإبادة البيئية.

أساليب التقاضي

نشر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2016 ورقة سياسة عامة تعلن تجديد التركيز على قضية الجريمة البيئية. حيث ستركز المحكمة الجنائية الدولية بشكل خاص على الجريمة البيئية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وعلى المصادرة غير القانونية للأراضي والتي تعرف أيضا بأنها الاستيلاء على الأراضي⁵⁵. وبالرغم من هذا العزم على زيادة التركيز على الجريمة البيئية، دافع الخبراء القانونيون عن فكرة بأنه بدون إطار قانوني مناسب، ستستمر المشاكل القانونية المتعلقة بتعريف وملاحقة الجرائم البيئية⁵⁶. حيث رؤوا بأن هناك عقبات تتعلق بعبء إثبات الجريمة وإقامة العلاقة السببية، فضلاً عن الافتقار إلى الأدوات القانونية لتحديد درجة مسؤولية الشركات⁵⁷. ومع ذلك، قدمت ورقة السياسة العامة أساليب بديلة لمقاضاة الجرائم البيئية واسعة النطاق، بما في ذلك الإبادة البيئية. كما يمكن للإجراءات الأساسية المتخذة ضد الجرائم الأخرى المذكورة في النظام الأساسي أن تساهم بشكل غير مباشر إلى التقاضي في جرائم الإبادة البيئية. فعلى سبيل المثال، وبموجب المادة 8 من النظام الأساسي، فإن "شن هجوم متعمد رغم المعرفة المسبقة بأن

54 من المهم تضمين الجوانب الزمنية للتلوث البيئي (كيف تتغير الخصائص الناشئة من خلال اضطراب النظم البيئية).

55 مكتب المدعي العام (2016). ورقة سياسة بشأن اختيار الحالات وتحديد الأولويات. يمكن العودة إليها من خلال: https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/20160915_OTP-Policy_Case-Selection_Eng.pdf

56 <https://www.justiceinfo.net/en/justiceinfo-comment-and-debate/opinion/39189-can-criminal-courts-help-save-the-environment.html>

⁵¹ Ibid.

57 انظر المصدر ذاته.

58 نقطة واحدة يجب ملاحظتها هنا هي أن العلاقة ليست سببية بطبيعتها بشكل لا لبس فيه. انظر أيضًا المناظرات بين هومر ديكسون وكابلان من جهة، وبييلوسو وواتس خلال التبعينيات والألفية:

كابلان، ر. (1994). الفوضى القادمة: المحيط الأطلسي. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/1994/02/the-coming-anarchy/304670/> بييلوسو، إن إل، واتس إم. آر. (2001). البيئات العنيفة.

مثل هذا الهجوم سيؤدي إلى ... إلحاق ضرر شديد وواسع النطاق وطويل الأمد بالبيئة الطبيعية، وبدا من الواضح أنه ضرر مفرط مقارنة بالفائدة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة منه" سوف يعتبر جريمة حرب في نطاق النزاع الدولي المسلح. وتعتبر المادة 8 غير شاملة لأنها تتعلق فقط بجرائم الإبادة البيئية المرتكبة في أوقات الحرب. ومع ذلك، فإن الإبادة البيئية ليست فقط نتيجة للصراع، حيث أنها كثير من الحالات يمكن أن تكون ذاتها سبباً في الصراع 58: فالضرر البيئي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يزيدان من مخاطر الصراع المسلح ويؤديان إلى زيادة في عدد اللاجئين نتيجة لمشكلات المناخ 59. فعلى سبيل المثال، يعتبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية هو أحد الآليات الأساسية وراء النزاعات الداخلية العديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية 60. وعلاوة على ذلك، تركز المادة 8 صراحةً على النزاع الدولي المسلح – أي نزاع بين دولتين أو أكثر 61 - مما يعني أن جرائم الإبادة البيئية المرتكبة أثناء نزاع داخلي لا تستدعي المقاضاة القانونية. وأخيراً، تتطلب المادة ذاتها تحقق اختبار للتناسب: فعندما تكون المنفعة العسكرية التي يتم تحقيقها من خلال ارتكاب الإبادة البيئية كبيرة بما فيه الكفاية، يكون الفعل عندها مبرراً وبالتالي لا تتم المعاقبة عليه بموجب المادة 8. 62

توفر المادة 7 من النظام الأساسي الخاص بالجرائم ضد الإنسانية مزيداً من المرونة لأنها تعترف بمجموعة أوسع من الأفعال الإجرامية عندما تشكل هذه الأفعال جزءاً من هجوم واسع النطاق أو ممنهج على السكان المدنيين. حيث يمكن أن تؤدي الإبادة البيئية إلى إعادة التوطين القسري للمجتمع المتضرر من خلال تدمير موارده الطبيعية أو البيئة التي يعتمد عليها. هذا الأمر يستوجب العقوبة بموجب المادة 7 "الترحيل أو النقل القسري للسكان" 63. فعندما يتسبب الضرر البيئي بشكل سيء في الحيلولة دون الوصول إلى الغذاء ومياه الشرب الآمنة، يمكن للمرء أن يعتبر ذلك "تعتمد التسبب في معاناة شديدة أو إصابة خطيرة بالجسم أو للصحة العقلية أو البدنية 64. أما "إذا كان هذا التدمير "مدبراً لإبادة جزء من السكان"، فقد يشير ذلك إلى جريمة "الإبادة" 65. حيث يمكن للمادة 6 الخاصة بالإبادة الجماعية أن تلعب دوراً هنا أيضاً إذا تم إثبات نية الإبادة الجماعية 66. فخلال المحاكمة السابقة لـ عمر البشير 67، وجه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية له اتهامات بارتكاب إبادة جماعية لأنه يعتقد أنه دمر الموارد الطبيعية وسبل العيش في منطقة دارفور 68. ففي أثناء الصراع الذي شهده السودان في عام 2003، يُعتقد أن البشير أصدر أوامر بتلويث مضخات المياه والآبار، وهي مصادر مياه الشرب التي

60 أس / ريس / 1457، 2003. يمكن العودة إليها من خلال: [https://undocs.org/S/RES/1457\(2003\)](https://undocs.org/S/RES/1457(2003))

61 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 17 يوليو 1988 (المادة 8 - 2 - ب - 4).

62 لمزيد من المعلومات حول تطبيق المادة 8، راجع العمل التالي من ستيفين فري لاند: فريلاند، (2017). S. معالجة التدمير المتعمد للبيئة أثناء الحرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. مجلة هولندا للقانون الدولي 64 (2).

63 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 17 يوليو 1988 (المادة 7 - 1 - د)

64 انظر المصدر ذاته، (المادة 7 (1) (ك)).

65 انظر المصدر ذاته، (المادة 7 (2) (ب)).

66 انظر المصدر ذاته (المادة 6 (سي)).

67 عمر حسن أحمد البشير هو قائد عسكري سوداني سابق ورئيس سابق للسودان. وقد تم استدعاؤه للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية للاشتباه بارتكابه خمس جرائم ضد الإنسانية، وتهمتين بارتكاب جرائم حرب وثلاث تهم بالإبادة الجماعية، زُعم على أنها ارتكبت في دارفور. وصدرت أول مذكرة توقيف بحقه في عام 2008، لكن السودان لم يسلمه حتى الآن.

68 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2009). حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، ص. 31. يمكن العودة إليها من خلال: https://postconflict.unep.ch/publications/int_law.pdf

69 انظر المصدر ذاته. ص 33.

يعتمد عليها السكان المحليون. عندها لم يأخذ القضاة هذه الاتهامات في الاعتبار للاستمرار في المحاكمة ، لأنهم لم يعتقدوا عندئذ بأنه من المعقول أن يكون التلوث الحاصل هو الهدف الأساسي للهجوم. ومع ذلك ، فقد أقر القضاة بوجود أسباب تدعم هذا الاتهام. ⁶⁹

ومن الناحية النظرية ، يتضمن نظام روما الأساسي بنوداً يمكن تنفيذها في مكافحة الإبادة البيئية. ويشرح المحامي المتخصص في حقوق الإنسان السيد ريتشارد روجرز ⁷⁰ سبب عدم تنفيذ ذلك عملياً. فوفقاً لروجرز ، فإن الجرائم المشار إليها حالياً في النظام الأساسي تتمحور حول الإنسان: فهي تضع البشرية في مركز الصدارة وتنظم السلوك المسؤول عن المعاناة الإنسانية ⁷¹. فعلى سبيل المثال، من متطلبات الجرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7 أن تكون موجهة ضد "السكان المدنيين". ومن بين الأعمال الـ 11 التي تندرج تحت المادة 7 كجرائم ضد الإنسانية، لا يشير أي منها بشكل مباشر إلى تدمير البيئة الطبيعية. هذا من شأنه أن يجعل من الصعب إثبات الإبادة البيئية بموجب المادة 7. ومن بين الأمور التي يمكن القيام بها هو تعديل النظام الأساسي بحيث تتم إضافة الإبادة البيئية إلى الأعمال التي تصنف على أنها جرائم ضد الإنسانية. فمن خلال الإشارة المباشرة إلى تدمير البيئة الطبيعية ، تصبح المادة 7 أداة أكثر فاعلية في مكافحة الإبادة البيئية. ويناقش الملحق باستفاضة المحاولات السابقة لإدراج إشارة مباشرة لذلك. ومع ذلك ، بالنظر إلى الصبغة البشرية التي تتمتع بها هذه المادة، فإن خيار إدراج الإبادة البيئية كجريمة جديدة كاملة في النظام الأساسي يستحق دراسة جادة.

النية الجرمية

بالنسبة لجميع الشروط المنصوص عليها حالياً في نظام روما الأساسي ، فإنه يتوجب إثبات النية الجرمية، والتي تشير إلى الجانب العقلي أو الحالة الذهنية المطلوب توافرها لدى شخص ما لارتكاب جريمة ⁷². ولإمكانية النظر في النية الجرمية، يجب أن يكون الجاني قد تصرف بدافع إجرامي وهو على علم مسبق بأن أفعاله على الأرجح قد تؤدي إلى عواقب وخيمة. والقاعدة العامة تقول بأن الشخص الذي يتصرف دون نية جرمية لا يمكن محاسبته بموجب القانون الجنائي. والاستثناءات من هذه القاعدة هي الجرائم التي تقع عليها مسؤولية مشددة.

يتم النظر بموجب القانون الأنجلو ساكسوني إلى عدة أنماط من النية الجرمية لتحديد الحكم وهي: الغرض والمعرفة والتهور والإهمال. بينما يتضمن نظام روما الأساسي تعريفات مختلفة وتتص المادة 30 على ما يلي فيما يتعلق بالجانب العقلي ⁷³:

⁷⁰ <https://www.linkedin.com/in/richard-j-rogers-231b88111>

⁷¹ روجرز، 1 يونيو 2020. يمكن العودة إليها من خلال: <http://opiniojuris.org/2020/06/01/icl-and-environmental-protection-symposium-the-environmental-crisis-cases-for-particular-consideration-at-the-icc/>
⁷² <https://ecodidlaw.com/the-law/the-elements/>

⁷³ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يوليو 1988 (المادة) يمكن العودة الى الترجمة من خلال: <https://zoek.officielebekendmakingen.nl/trb-2000-120.html#IDA1V25>

- (1) ما لم ينص على خلاف ذلك ، يعتبر الشخص مسؤولاً جنائياً ويكون عرضة للعقاب على جريمة ضمن اختصاص المحكمة فقط في حال تم ارتكاب العناصر المادية عن قصد ومعرفة.
- (2) تحقيقاً لأغراض هذه المادة ، يكون لدى الشخص نية:
- a. فيما يتعلق بالفعل ، إذا كان الشخص المشار إليه ينوي الانخراط في الفعل.
- b. فيما يتعلق بالنتيجة ، إذا كان الشخص المشار إليه ينوي التسبب في تلك النتيجة أو أنه يدرك بأنها ستحدث ضمن المسار العادي للأحداث.
- (3) تحقيقاً لأغراض هذه المادة ، فإن "المعرفة" تعني الوعي بأن هناك ظرف معين أو نتيجة سوف تحدث ضمن المسار العادي للأحداث. يجب أن يتم تفسير كلمتي "معرفة" و "عن علم" وفقاً لذلك.

يتطلب التعريف الوارد في النظام الأساسي وجود دليل على أن الجاني تعمد ارتكاب الجريمة وكان على علم أو كان ينبغي أن يكون على علم بعواقب الجريمة⁷⁴. ويعود السبب جزئياً في ذلك هو أنه نادراً ما يتم ارتكاب الإبادة البيئية بقصد تدمير البيئة، مثلما يحدث عند تسرب النفط ، على سبيل المثال. ويطلب البعض بأن تكون الإبادة البيئية جريمة تنطبق عليها مسؤولية جنائية مشددة، بحيث لا ينبغي توفر النية الإجرامية كشرط لها⁷⁵. وفي السبعينيات، خلال المحاولات الأولى لإدراج الإبادة البيئية كجريمة جنائية ، كان ثمة نقاش مستفيض أيضاً حول ما إذا كان يجب تحديد النية قبل إمكانية اعتبارها جريمة جنائية. وتم إيراد هذا النقاش بمزيد من التفصيل ضمن الملحق. أما اليوم فهناك اجتهاد قضائي تقضي فيه المحكمة الجنائية الدولية بأنه في حال كان الجاني مدرّكاً لخطورة أن تؤدي أفعاله أو إهماله إلى وقوع جريمة ، وهو شرط يُعرف أيضاً بالتهور، فهناك أسباب كافية لإثبات المسؤولية⁷⁶. وعليه، فقد تم وضع سابقة يعتبر فيها الاستهتار أيضاً شكلاً من أشكال النية الجرمية. وعند وضع قانون دولي للإبادة البيئية ، يجب حل القضايا المتعلقة بالقصد الإجرامي بما يرضي الجميع في حال كان سيتم قبول القانون.

العقوبات

ثمة عدة خيارات لاستحداث نظام عقوبات ضد أولئك الذين يرتكبون الإبادة البيئية ، بما في ذلك الغرامات وأحكام السجن والإجراءات الملزمة لاستعادة الموائل الطبيعية. وكما ناقشنا سابقاً، فإن مجرد فرض الغرامات لا يعتبر بحد ذاته كافياً لمنع ارتكاب الإبادة البيئية. وقد تم إثبات ذلك بإسهاب بعد تبين حقيقة أن الغرامات قد فشلت في وضع حد للإزالة غير القانونية لغابات الأمازون المطيرة: حيث تم احتسابها ببساطة ضمن نفقات الشركة. علاوة على ذلك ، فإن الغرامات لا تمنح لضحايا المعنيين العدالة المرجوة. ولكن من الناحية الأخرى، يمكن لهذه الغرامات توفير الدخل الذي من شأنه أن يساهم في استعادة

74 فان دير فيغر ، ج. (2004). المحكمة الجنائية الدولية ومفهوم النية الجرمية في القانون الجنائي الدولي. مراجعة القانون الدولي والمقارن من جامعة ميامي (12) ، ص. 57.
75 هيغينز ، ب. (2016) اجتهاد الإبادة البيئية.

76 مكتب أبحاث جرائم الحرب ، سبتمبر 2010. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.wcl.american.edu/impact/initiatives-programs/warcrimes/our-projects/icc-legal-analysis-and-education-project/reports/report-13-modes-of-liability-and-the-mental-element-analyzing-the-early-jurisprudence-of-the-international-criminal-court/>

المناطق المتضررة. وعلى الرغم من أن فرض غرامات باهظة قد يبدو حل مبدئي ، إلا أن هذا قد يؤدي أيضًا إلى قيام الشركات برفع دعاوى إفلاس في حال كانت الغرامات مرتفعة للغاية ، مما يؤدي إلى عدم دفعها للتعويضات المطلوبة. 77

إن تطبيق عقوبة الاستعادة البيئية تجعل الجاني مسؤولاً عن تعويض الأضرار الواقعة - بقدر الإمكان. فاستعادة البيئة أمر بالغ الأهمية لضحايا الإبادة البيئية. ومع ذلك، فإنه من غير المحتمل أن تمنع هذه العقوبة في حد ذاتها حدوث الإبادة البيئية عندما تتجاوز الأرباح التي يمكن تحقيقها التكاليف المطلوبة لاستعادة المنطقة 78. وقد تكون عقوبة السجن أكثر فاعلية في منع الإبادة البيئية بسبب تأثيرها الرادع والمخاطر الكبرى التي قد يتحملها الأشخاص المسؤولون عن الضرر. ومع ذلك ، فإن عقوبة السجن لا تساهم في التعويض عن أي ضرر بيئي تم وقوعه. 79

من المحتمل أن يكون النظام الذي يجمع بين عدة عقوبات هو الطريقة الأكثر فاعلية لمنع حدوث الإبادة البيئية، كما أنه في الوقت ذاته ، يضمن استعادة البيئة المعيشية المتضررة ، كلما وأينما كان ذلك ممكناً. حيث يجب أن تؤدي الغرامات ومصادرة الأصول إلى تكبد خسائر اقتصادية من شأنها ردع الجناة عن انتهاك القانون وجعلهم يتحملون الحصة الأكبر من تكاليف إصلاح الضرر البيئي قدر الإمكان. ومع ذلك، فإن هدف قانون الإبادة البيئية لا يهدف فقط إلى التعافي والتعويض، بل يهدف إلى فرض تدابير رادعة تمنع ارتكاب الإبادة البيئية بكونها خياراً جذاباً. ويمكن تطبيق أحكام السجن إلى جانب عقوبات أخرى لتحقيق هذا الهدف.

المحكمة الجنائية الدولية

يمكن تضمين قانون الإبادة البيئية في القانون الدولي من خلال تعديل نظام روما الأساسي. ولتعديل نظام روما الأساسي ، يجب على إحدى الدول الأطراف تقديم اقتراح لإدراج الإبادة البيئية في النظام الأساسي. كما يحق لأي دولة ، مهما كانت صغيرة ، تقديم تعديل خلال جمعية الدول الأطراف. ويتم تبني التعديل عندما يصوت ثلثا الدول الأطراف لصالحه. ويوجد حالياً 123 دولة طرف بموجب نظام روما الأساسي. وهذا يعني أنه يلزم توفر 82 صوتاً مؤيداً حتى يتم اعتماد الاقتراح 80. يمكن للدول الأطراف بعد ذلك المصادقة على التعديل ، بحيث يصبح جزءاً من القانون الوطني في تلك الدولة. 81

ومع ذلك فإن الدول التي لا تعتبر طرفاً في نظام روما الأساسي سوف تتأثر بالتعديل المعتمد. وتعترف المحكمة الجنائية الدولية بمتطلبات الولاية القضائية الإقليمية والشخصية. هذا يعني أنه يمكن محاكمة أحد الأفراد في حال (1) ارتكبت الجريمة داخل السلطة الإقليمية للمحكمة الجنائية الدولية ، أو (2) إذا ارتكب الجريمة شخص ما يحمل جنسية دولة تقع تحت

77 بيريرا ، المسؤولية الجنائية البيئية والإنفاذ في القانون الأوروبي والدولي ، 284.

78 انظر المصدر ذاته.

79 انظر المصدر ذاته.

80 تنص المادة 121 (3) من النظام الأساسي على أنه ينبغي للدول الأطراف أن تسعى جاهدة لاعتماد التعديلات من خلال توافق الآراء. ونتيجة لذلك ، أصبح من المعتاد بالنسبة للدول الأطراف التي تتوصل إلى نتيجة مفادها أن التعديل المقترح من غير المحتمل أن يحقق توافقاً في الآراء ، بأن تقرر التصويت ضد إجراء التعديل. ينص النظام الأساسي على أنه إذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء ، فإن أغلبية ثلثي الدول الأطراف تكون كافية.

السلطة الإقليمية للمحكمة الجنائية الدولية⁸². لذلك لا يحق لمواطني الدول التي لم تصادق على التعديل المشاركة في أي نشاط يسبب الإبادة البيئية داخل البلدان التي صادقت على التعديل. وينطبق هذا أيضا على الشركات متعددة الجنسيات. كما أن العكس صحيح هنا، حيث لا يمكن لأفراد تابعين للبلدان المصادقة على التعديل المشاركة في أنشطة الإبادة البيئية في البلدان غير المصادقة عليه. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية أيضا تمديد وصايتها إذا طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منها القيام بذلك. عندما يُشتبه في ارتكاب جريمة بموجب وصاية المحكمة الجنائية الدولية من قبل أشخاص أو داخل إقليم لا يخضع للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، عندها قد يقرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد حدث ذلك بالفعل فيما سبق في النزاعات في دارفور وليبيا.⁸³

لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة سلطتها إلا في حال عدم قدرة أو رغبة المحاكم الوطنية في القيام بذلك. إذ تقع المسؤولية الأساسية عن التحقيق في الجرائم ومعاقبة مرتكبيها على عاتق الدول. ولهذا السبب قامت العديد من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي بفرض قوانين وطنية لتسهيل التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ومن خلال جعل جريمة الإبادة البيئية معاقبة على المستوى الدولي، يتم تشجيع الحكومات الوطنية على ترسيخ أدوات فعالة على المستوى الوطني.

ولا تعتبر هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تعديل نظام روما الأساسي. فأهم تعديل تم تبنيه حتى الآن هو منح سلطة للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بجرائم العدوان. وعلى الرغم من أن هذه الجريمة قد تم تبنيها في النظام الأساسي منذ دخوله حيز التنفيذ في عام 1998، إلا أن النقاش الدائر حول تعريف وشروط سلطة المحكمة الجنائية الدولية لا يزال مستمرا. وفي نهاية الأمر، تم الإقرار بأن المحكمة الجنائية الدولية لن تمارس اختصاصها على الجريمة إلى حين التوصل إلى توافق في الآراء. وقد تم تنظيم مؤتمر مراجعة في عام 2010 لإزالة أي اختلافات في الرأي. أما في عام 2017، تم تفعيل النص واعتماده في النهاية من قبل جمعية الدول الأطراف، لتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.⁸⁴

4. دراسة حالة: بابوا الغربية⁸⁵

تشتهر منطقة بابوا الغربية بطبيعتها البكر وبحرها الصافي وتنوعها البيولوجي الكبير. وتعتبر المنطقة واحدة من أكثر المناطق غنى بالموارد على مستوى العالم. ويمكن العثور هنا على ثاني أكبر غابة استوائية مطيرة في العالم، والتي تعد موطنًا للعديد من الأنواع الفريدة من النباتات والحيوانات. إلا أن هذه المنطقة الفريدة ابتليت بتاريخ مأساوي سادته النهب البيئي المتكرر والتميز والقمع، فضلاً عن المعركة المستمرة من أجل الاستقلال. وتجعل وفرة هذه المنطقة بالموارد الطبيعية منها هدفاً للأجانب الذين يستغلون الأرض لتحقيق أرباح اقتصادية. وإن التنوع في الأساليب التي شهدتها الإبادة

<https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/UICCEng.pdf> 82

<https://www.icc-cpi.int/about/how-the-court-works> 83

<http://www.coalitionfortheicc.org/explore/icc-crimes/crime-aggression> 84

85 بابوا الغربية هي النصف الغربي من جزيرة غينيا الجديدة. ينتمي الجزء الغربي من هذه الجزيرة إلى إندونيسيا بينما يضم الجزء الشرقي من الجزيرة دولة ذات سيادة هي بابوا غينيا الجديدة. قسمت الحكومة الإندونيسية الجزء الذي يخضع لها - بالرغم من المعارضة الشديدة من سكان بابوا - إلى مقاطعتين، وهما بابوا وبابوا الغربية. ومع ذلك، لا يزال يشار إلى هاتين المقاطعتين معاً باسم بابوا الغربية. لتجنب أي ارتباك واعتراضاً بالتاريخ والمشاكل المشتركة بين هاتين المقاطعتين، فإن مصطلح "بابوا الغربية" في هذه الورقة يشير إلى الاسم الجماعي الذي يطلق على مقاطعتي بابوا الغربية وبابوا.

البيئية فيها، بالإضافة إلى تعدد الجهات المستثمرة والمشاركة ، فضلا عن العلاقة بين الإبادة البيئية والجغرافيا السياسية والاستغلال التاريخي للمنطقة، جميعها جعلت من بابوا الغربية مثالا رئيسياً لما قد تفعله الإبادة البيئية في كل من البشر والطبيعة. ولفهم الوضع في بابوا الغربية ، من الضروري أولاً معرفة المزيد عن تاريخها.

تاريخ جزيرة بابوا

بعد اعتراف هولندا باستقلال إندونيسيا في عام 1949 ، أقيمت هولندا سيطرتها على بابوا الغربية لأنها تختلف عن بقية جزر الهند الهولندية السابقة من النواحي الجغرافية والعرقية والثقافية. لكن هولندا بدأت في إعداد بابوا الغربية للاستقلال في الخمسينيات ، بحسب ما تطلبه ميثاق الأمم المتحدة ، بما يعرف بالأمانة المقدسة⁸⁶ . وبحلول نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ، أصبح لدى البابويين مجلس وبرلمان وعلم ونشيد وطني وجيش وقوات للشرطة بالإضافة إلى عملة وطنية خاصة بهم. ومع ظهور تهديدات الحرب الباردة في الأفق ، تم نقل بابوا الغربية في عام 1962 إلى تحت الإدارة الإندونيسية بناءً على طلب الولايات المتحدة⁸⁷ . ولم يشارك البابوايون أنفسهم في هذا القرار. وكان شرط النقل بأن تسمح إندونيسيا لبابوا الغربية بأن يكون لها الكلمة الأخيرة بشأن استقلالها. وبموجب القانون الدولي فإن ذلك يتطلب إجراء استفتاء يسمح فيه للجميع بالتصويت فيما يتعلق بتقرير مصير الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة. بدلاً من ذلك وفي عام 1969 ، اختارت إندونيسيا 1026 من قادة بابوا الذين كان من المفترض أن يصوتوا على مصير أكثر من 800000 من السكان من خلال رفع الأيدي تحت أنظار القوات الإندونيسية⁸⁸ ، وهو التصويت الذي سمي بقانون الاختيار الحر رغم سخريته معناه. وتم التصويت بالإجماع على الاندماج مع إندونيسيا. وفي حقيقة الأمر ، فإن الأمانة المقدسة لم تقدم شيئاً للبابويين على الإطلاق.

ومنذ تلك اللحظة فصاعداً ، بدأ استغلال بابوا الغربية في الازدياد بشكل حقيقي ، حيث استغلت الشركات الكبرى الغابات الاستوائية المطيرة ومناجم النحاس والذهب والاحتياطيات الهائلة من الغاز الطبيعي. ومع ذلك ، لا تزال بابوا الغربية المقاطعة الأفقر من بين جميع مناطق إندونيسيا ، حيث يعيش 27 في المائة من السكان في حالة من الفقر والفاقة ، ناهيك عن أنها تعد واحدة من المناطق ذات المعدلات الأعلى في وفيات الأطفال والأمية في جميع أنحاء آسيا.⁸⁹

أما الجهات المستفيدة من هذا الواقع فهي شركات مثل فريبورت وريو تيننوت وبريتيش بيتروليوم - والحكومة الإندونيسية. وقد تمت صياغة اتفاقيات لاستغلال بابوا الغربية حتى قبل إجراء الاستفتاء عام 1969. حيث وقعت الشركة الأمريكية فريبورت ماکموران اتفاقية مع الحكومة الإندونيسية قبل عامين من قانون الاختيار الحر ، تم بموجبها نقل الحقوق الكاملة

86 روبنسون ، ج. ، 5 نوفمبر 2016. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.youtube.com/watch?v=3t3yBYAug6U>

87 <https://www.freewestpapua.org/documents/secret-letter-from-john-f-kennedy-to-the-prime-minister-of-the-netherlands-2nd-april-1962>

88 الجزيرة ، 19 أكتوبر 2011. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/08/201182814172453998.html>

89 التايم ، 3 أغسطس 2017. يمكن العودة إليها من خلال: <https://time.com/4880190/papua-poverty-shootings-justice-paniai/>

لشركة إرتسبرغ الغنية بالذهب والنحاس إلى فريپورت إندونيسيا. وقد حصلت إندونيسيا في المقابل على عائدات ضريبية كبيرة، فضلاً عن حصة أقلية في الشركة. وتم إبرام هذه الاتفاقية في عام 1967، أي قبل عامين من التصويت الذي كان سيقدر فيما إذا كانت بابوا الغربية ستصبح أصلاً إقليمًا إندونيسيًا⁹⁰. وهذا يعني بالنسبة للبابويين أنه قد تم استبدال الاستعمار الأوروبي بإمبريالية الشركات.

ومنذ ذلك الحين، ما زالت منطقة بابوا الغربية تعاني من القمع العنيف للاحتجاجات والاستيلاء على الأراضي ناهيك عن الترهيب والعنف تجاه نشطاء الدفاع عن الطبيعة و حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الكثير من الأنشطة التي ساهمت في الإبادة البيئية، بما في ذلك التعدين وإزالة الغابات واستخراج الغاز. وسوف تناقش الفقرات التالية المثالين الأكثر وضوحاً للإبادة البيئية في بابوا الغربية وهما: استغلال منجم جراسبيرج وإزالة الغابات.

منجم جراسبيرج

تم اكتشاف المنجم الأصلي الذي يحمل اسم ارتسبيرج، في عام 1936 من قبل عالم جيولوجيا هولندي. ثم نفذت شركة فريپورت الأمريكية بعثة استكشافية ثانية في عام 1960. وأثبتت نتائج تلك البعثة أنها واعدة، وفي عام 1967 حصلت الشركة على أول عقد تعدين لها. وحقق منجم ارتسبيرج الوعد الاقتصادي المأمول إلى ان بدأ الإنتاج في الانخفاض في منتصف الثمانينيات. ثم بدأت شركة فريپورت إندونيسيا في استكشاف الجبال المحيطة بحثاً عن احتياطات جديدة. وفي عام 1987، وجدوا في جراسبيرج، على بعد بضعة كيلومترات فقط جنوب غرب إرتسبيرج أحد أكبر احتياطات النحاس والذهب في العالم.⁹¹

وأما اليوم، فقد قامت أنشطة التعدين بتنفيذ حفرة امتدت لأكثر من كيلومتر في الجزء العلوي من جراسبيرج. وثمة حجتان هامتان في مصلحة البيئة ضد أنشطة التعدين في جراسبيرج. الأولى هي أنه في كل يوم، يتم إلقاء ما يقرب من 200000 - 230000 طن من بقايا النفايات غير المعالجة من المنجم مباشرة إلى النهر المحلي. ونتيجة لذلك، أدت نفايات التعدين بالفعل إلى حدوث فيضانات هائلة في الماضي وتدمير للغابات والتسبب في تسمم تجمعات الأسماك، ناهيك عن القضاء على الموارد الغذائية المحلية. والحجة الثانية هي المخاوف بشأن تصريف المناجم الحمضية - وهي مياه الصرف الصحي ذات القيمة المنخفضة للغاية من الأس الهيدروجيني والتركيزات العالية من المعادن السامة التي تؤثر سلبيًا على جودة مصادر المياه المحلية. وقد أدى التراكم الهائل للنفايات إلى تحويل الأنهار في المنطقة، والتي كانت تعتبر فيما سبق موطنًا يزدهر بالمياه العذبة إلى أرض قاحلة.

90 الغارديان، 12 أكتوبر 2011. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.theguardian.com/commentisfree/2011/oct/12/west-papua-striking-miners-indonesia>

91 بالارد، سي (2001). حقوق الإنسان وقطاع التعدين في إندونيسيا: دراسة أساسية. جامعة كانبيرا الأسترالية الوطنية. يمكن العودة إليها من خلال: <https://pubs.iied.org/pdfs/G00929.pdf>

وقد وصلت العواقب البيئية الكارثية لأنشطة شركة فريبورت إلى حد تسببت فيه بانسحاب القطاع المالي من المشروع. وفي عام 1996، قررت الشركة البريطانية الأسترالية ريو تينتو الاستثمار في توسعة عمليات التعدين في جراسبرج ، حيث حصلت على حصة 40٪ من المنجم. ودعت مشاركتهم في هذا المنجم إلى قيام صندوق التقاعد الحكومي النرويجي بإدراج الشركة على القائمة السوداء عام 2008 ، وهي القائمة التي وضعت عليها فريبورت ذاتها قبل بضع سنوات. وبحسب الصندوق، فإن تورط ريو تينتو قد تسبب في إحداث "أضرار بيئية جسيمة" ⁹². وأعلن البنك الدولي أنه لن يمول بعد الآن المشاريع التي تتم فيها معالجة النفايات عن طريق إلقائها في الأنهار، مثلما كان يحدث في منجم جراسبيرج ، وذلك بسبب الأضرار البيئية غير القابلة للإصلاح التي تنجم عنها ⁹³. وعلاوة على ذلك ، قررت مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار في الولايات المتحدة في عام 1995 إلغاء تأمين شركة فريبورت ضد المخاطر وذلك لأن فريبورت "قد شكلت وما زالت تشكل مخاطر بيئية وصحية كبيرة جدا فيما يتعلق بالنظام البيئي المائي والنظام البيئي الأرضي والسكان المحليين" ⁹⁴. علاوة على ذلك ، فإن منجم جراسبيرج بات نقطة توتر اجتماعي وسياسي مع السكان المحليين. إذ يُعتقد بأن السرعة العالية في عمليات الإنتاج قد تسببت في حوادث مميتة بشكل منظم داخل المنجم ⁹⁵. وقد أدى حادث مصرع ثمانية أشخاص في عام 2003 إلى اندلاع احتجاجات حاشدة في المنطقة. وطالب سكان منطقة بابوا - ولكن دون جدوى - بإجراء تحقيق مستقل في التكلفة البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة شركة فريبورت في بابوا الغربية ⁹⁶. وكثيراً ما كانت الاحتجاجات الجماهيرية تستهدف التواجد العسكري الكبير حول مناطق التعدين. ومن أجل الدفاع عن مصالحها ضد مقاومة السكان المحليين والحفاظ على استمرار الإنتاج في المنجم ، أبقت فريبورت على علاقات وثيقة مع الجيش الإندونيسي ، والذي تتهمه منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ⁹⁷ بانتهاك حقوق الإنسان بشكل منظم. وبالإضافة إلى كل ذلك ، فإن المنجم لا يوفر إلا القليل من فرص العمل للسكان المحليين وذلك لكون فريبورت توظف بشكل أساسي عمال من خلفية مهاجرة. وبهذا فإن نصيب الأسد من الأرباح يتدفق إلى جاكرتا والولايات المتحدة بينما يُترك السكان المحليون يواجهون العواقب الوخيمة بدلاً من الاستفادة من الفوائد.

إزالة الغابات

92 رفعت النرويج الحظر في عام 2019 ، بعد أن باعت شركة ريو تينتو حصتها في منجم جراسبيرج. <https://www.ipe.com/norway-excludes-rio-tinto-over-environmental-damage/29077.article>

93 مؤسسة التمويل الدولية ، 10 ديسمبر 2007. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/595149ed-8bef-4241-8d7c-50e91d8e459d/Final%2B-%2BMining.pdf?MOD=AJPERES&CVID=jqezAit&id=1323153264157>

94 https://ips-dc.org/overseas_private_investment_corporation/

95 <https://www.miningglobal.com/mining-sites/grasberg-worlds-largest-gold-mine>

96 داون توارث ، نوفمبر 2003 . يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.downtoearth-indonesia.org/story/protests-over-fatal-collapse-freeportrio-tinto-west-papua-mine>

97 منظمة العفو الدولية، 2 يوليو 2018. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.amnesty.nl/actueel/indonesie-veiligheidstroepen-vermoordden-in-papoea-100-mensen>

98 معهد الموارد العالمية ، 6 نوفمبر 2018. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.wri.org/blog/2018/11/indonesias-last-forest-frontier-3-facts-know-about-papua>

لسنوات عديدة، عانت الغابات المطيرة الإندونيسية بشكل ممنهج من حرائق الغابات المفتعلة واختفاء للأنواع النباتية والحيوانية، ناهيك عن اجتثاث المجتمعات. في عام 2012 ، كانت نسبة 38 في المائة من الغابات الإندونيسية المتبقية ما تزال موجودة في مقاطعتي بابوا و بابوا الغربية ⁹⁸ . وتمتلك بابوا الغربية واحدة من أكثر الغابات تنوعاً من الناحية البيولوجية على وجه الأرض وهي موطن لـ 20000 نوع من النباتات و 602 نوع من الطيور و 125 نوع من الثدييات و 223 نوع من الزواحف ⁹⁹ . مع انخفاض مساحة الغابات في سومطرة و كاليمانتان ، باتت غابات بابوا الغربية تعد إحدى آخر الغابات السليمة في إندونيسيا. ومع ذلك، فإن بقاء هذه الغابة معرض للخطر بسبب أعمال قطع الأشجار المستمرة والطلب على زيت النخيل. وقد أظهرت البيانات خلال السنوات الأخيرة زيادة في إزالة الغابات في بابوا الغربية ¹⁰⁰ . حيث يلعب دور في ذلك كل من قطع الأشجار الذي يحصل بشكل غير القانوني وقطع الأشجار الذي تسهله الحكومة الإندونيسية من خلال إصدار التصاريح ¹⁰¹ . فعلى سبيل المثال، أظهرت التقارير كيف قام تكتل كوريندو الكوري الجنوبي / الإندونيسي بإحراق الغابات على مساحات كبيرة من الأراضي ذات القيمة البيئية وذلك لإفساح المجال للمزارع. ورغم كل ذلك ، تواصل السلطات الإندونيسية مراراً وتكراراً تخصيص المزيد من الأراضي للشركة ¹⁰² . كما أن الأرقام المأخوذة من السنوات الأخيرة تعتبر مروعة: فقد زاد انخفاض الغطاء الحرجي في عام 2015 بنسبة لا تقل عن 63 في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه ¹⁰³ . وفي أعقاب السخط الدولي الناجم عن هذا الارتفاع ، انخفضت النسبة في عامي 2016 و 2017 ، لتزداد مرة أخرى بنسبة 38 في المائة في عام 2018. ¹⁰⁴

ورغم تصاعد المقاومة ضد تجارة زيت النخيل ، إلا أن الإنتاج لن ينخفض على الأرجح: ففي عام 2018 ، وفي خضم جهود البرلمان الأوروبي لتثبيط استخدام زيت النخيل كوقود حيوي، أرسلت الحكومة الإندونيسية وفداً إلى أوروبا من أجل حماية صناعة زيت النخيل ¹⁰⁵ . وفضلاً عن ذلك ، تهدف الحكومة إلى الاستفادة الكاملة من ثروات أراضيها من خلال وضع بناء الطرق على رأس جدول أعمالها. حيث سيتم إنشاء هذه الطرق في مناطق كان يتعذر الوصول إليها في السابق. وقد أدى ذلك في بابوا الغربية إلى تطوير شبكة طرق جديدة كالطريق السريع العابر لبابوا. ولقد كان الاستغلال الإندونيسي لغابات بابوا الغربية التي لا تقدر بثمن كبيراً بالفعل. ومع ذلك ، فإن الطريق السريع العابر لبابوا، والذي يمتد بطول إجمالي يبلغ 4345 كيلومتراً عبر جزء كبير من بابوا الغربية ، ينقل التدمير الحاصل إلى مستوى جديد تمامًا، حيث يمزق قلب الغابة المطيرة المتضررة والتي لم تكن قد دمرت بعد.

98 معهد الموارد العالمية ، 6 نوفمبر 2018. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.wri.org/blog/2018/11/indonesias-last-forest-frontier-3-facts-know-about-papua>

99 انظر المصدر ذاته.

100 انظر المصدر ذاته.

101 انظر المصدر ذاته.

102 مونغاباي، 19 سبتمبر 2019. يمكن العودة إليها من خلال: <https://news.mongabay.com/2019/09/palm-oil-korindo-fsc-papua-indonesia-investigation-violations/>

103 مونغاباي، 24 يوليو 2019. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.wri.org/blog/2019/07/indonesia-reducing-deforestation-problem-areas-remain>

104 من المصدر ذاته.

105 منظمة السلام الأخضر، 27 أبريل 2018. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.greenpeace.org/southeastasia/press/696/new-deforestation-revealed-as-indonesian-minister-arrives-in-eu-to-defend-palm-oil-industry/>

قام العديد من المحامين على مر السنين بتقديم الدعم لسكان بابوا في سعيهم لتحقيق العدالة، ولا سيما المحامية الأسترالية البارزة في مجال حقوق الإنسان "جينيفر روبنسون". وتم النظر في العديد من السبل القانونية والمحاكم والاتفاقيات من أجل توفير الحماية لسكان بابوا ومواطنهم الطبيعي. ومع ذلك، فإن معظمها كان إما غير مناسب أو تعذر الوصول إليها في بابوا الغربية بسبب وضعها الفاقد للسيادة. فعلى سبيل المثال، لا يعتبر الوصول إلى محكمة العدل الدولية ممكناً إلا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية المصرح لها. وبالنظر إلى أن بابوا الغربية تخضع للسلطة الإندونيسية وليست دولة ذات سيادة، فلا يمكنها الدفاع عن قضيتها بشكل مستقل أمام محكمة العدل ¹⁰⁶. ومن أجل رفع قضايا بناءً على الاتفاقيات الدولية، يعتمد سكان بابوا على القانون غير الملزم. حيث يعتبر الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية أهم وثيقة تحمي حقوق الشعوب الأصلية مثل سكان بابوا فيما يتعلق بأراضيهم وبيئتهم ومواردهم الغذائية وممارساتهم التقليدية والثقافية. وإندونيسيا موقعة على هذا الإعلان. ومع ذلك، ونظرًا لكون الإعلان ليس ملزمًا ويستند إلى قانون غير ملزم، يمكن لإندونيسيا ببساطة أن تدعي أنها لا تعترف بالبابويين كشعب أصلي وبالتالي فهي غير ملزمة بحماية بيئتهم المعيشية ¹⁰⁷. وخلال عام 1996، حاول السكان الذين يعانون بسبب أنشطة التعدين لشركة فريپورت الأمريكية تقديم ادعاءاتهم إلى المحاكم الأمريكية. ومن خلال ادعاءات منفصلة قدمت على مستوى الولايات أو الحكومة الفدرالية، جادلوا بأن شركة فريپورت كانت متواطئة في انتهاك حقوق الإنسان من خلال ما ارتكبته قوات الأمن التابعة لها. وذكر الادعاء تدمير البيئة و "الإبادة الجماعية الثقافية" من خلال تدمير البيئة المعيشية ¹⁰⁸. ولم تسفر كلتا القضيتين عن أي شيء بسبب الصعوبات القانونية التي واجهها تقديم الدعاوى إلى محكمة أجنبية، تمامًا مثلما حدث في القضية السابقة الذكر لمواطني الإكوادور مقابل شركة شيفرون - تيكساكو.

يمكن أن يضمن قانون للإبادة البيئية من خلال معايير بيئية عالمية وقف الإبادة البيئية في بابوا الغربية. وإندونيسيا ليست طرفًا في المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي فهي ليست ملزمة بالمصادقة على نظام روما الأساسي. ومع ذلك، كما هو موضح في الفصل السابق، فإن إدراج الإبادة البيئية في نظام روما الأساسي لا يؤثر على البلدان التي لا تقع ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. إلا أنه وبمجرد إضافة الإبادة البيئية إلى النظام الأساسي، سيكون من المحظور على جميع الشركات العابرة التابعة للدول المصادقة على القانون ارتكاب الإبادة البيئية، بما في ذلك ضمن المناطق التي تقع تحت ولايات قضائية أخرى. وذلك لأن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ينطبق على رعايا الدول التي تقع ضمن السلطة الإقليمية للمحكمة الجنائية الدولية، بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجريمة ¹⁰⁹. وإن حظرا بأبعاد كهذه يمكن أن يدفع إندونيسيا إلى تبني نماذج أنشطة اقتصادية تكون أكثر مسؤولية واستدامة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إندونيسيا تعتمد بشكل كبير من الناحية الاقتصادية على الصناعات التي تقترب الإبادة البيئية. وبطريقة أو بأخرى، يجب اعتماد شكل وسطي يسمح للشركات بتغيير ممارساتها التجارية المؤذية للبيئة عند الضرورة بمساعدة المنظمات والخبراء الدوليين ¹¹⁰. وهذا كما يبدو ليس بالأمر السيء أبدًا.

106 روبنسون ج (2010) تقرير المصير وحدود العدالة: بابوا الغربية وتيمور الشرقية. العدالة المستقبلية.

<https://www.iwgia.org/en/indonesia.html> 107

108 من المصدر ذاته.

<https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/UICCEng.pdf> 109

<https://www.stopeccode.earth/faqs-ecocide-the-law> 110

التضامن الدولي

تعد المناطق الغنية بالموارد وصعبة الوصول نسبياً مثل بابوا الغربية جذابة لشركات مثل بريتيش بتروليوم و فريپورت و ريو تينتو و كورينكو بسبب المزايا الضريبية والقوانين البيئية المتساهلة فيها. وإن غياب حرية الصحافة – حيث لا يُمنح الصحفيون حق الدخول إلى المنطقة 111 ، ولا حتى المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 112 - يعني أن الأنشطة الكارثية للشركات متعددة الجنسيات تبقى بعيدة إلى حد كبير عن دائرة الضوء. وتساهم الحكومة الإندونيسية بشكل نشط في استغلال المناطق الطبيعية في بابوا الغربية. كما أن عواقب هذه الأنشطة على التنوع البيولوجي والبيئة المعيشية لسكان بابوا الغربية كارثية. إذ لا يمكن وقف هذه الممارسات المدمرة إلا إذا تم تضمين مكافحة الإبادة البيئية كجزء لا يتجزأ من القانون الدولي.

وإن ما نحتاجه من أجل تحقيق هذا الهدف هو التضامن داخل المجتمع الدولي. وقد وجد سكان بابوا في دولة فانواتو الصغيرة حليفاً لهم، وهي جزيرة تقع في المحيط الهادئ، تعاني من تبعات تغير المناخ بشكل كبير جداً وذلك بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر. حيث تقوم حكومة فانواتو بشكل متكرر بالتطرق إلى مصير سكان بابوا في المحافل الدولية، كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ 113 . كما وجهت دعوتها على مدار سنوات إلى الدول المسؤولة بشكل رئيسي عن التسبب في تغير المناخ - وهي البلدان الأكثر استفادة من عمليات التصنيع - إلى اتخاذ تدابير تتعلق بالمناخ. وأنه فقط من خلال تلبية هذه الدعوة للعمل من أجل إيجاد قانون الإبادة البيئية، وأيضاً من خلال تعديل سياساتنا المناخية والبيئية للحفاظ على درجة الحرارة العالمية دون 1.5 درجة مئوية، يمكننا الحيلولة دون المزيد من التصعيد وضمان بيئة نظيفة وظروف معيشية صحية.

5. الخاتمة

إن ارتفاع مستوى سطح البحر على كوكبنا وحرارة الغابات في منطقة الأمازون وترسب المواد الملوثة القاتلة من قبل شركات التعدين في البيرو، ناهيك عن تسرب النفط في نيجيريا ؛ جميع هذه المآسي البيئية تعتبر عواقب مدمرة للتقويض الهيكلي الذي تشهده بيئتنا المعيشية، كما أنها توضح عدم فاعلية الآليات القانونية الراهنة. ونحن ها هنا اليوم في عام 2020، حيث يستشعر العالم بأسره عواقب الإبادة البيئية بينما هو يكافح في ظل أزمة فيروس كورونا ، ألا وهي الأزمة الوبائية ذات المنشأ الحيواني. فقد أتاحت ممارسات الإبادة البيئية كإزالة الغابات للصناعات الوصول إلى المناطق التي لم يفكر

111 الغارديان، 22 يوليو 2019. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.theguardian.com/media/2019/jul/22/freedom-of-the-press-in-indonesian-occupied-west-papua>

112 <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23206&LangID=E>

113 الغارديان، 3 أكتوبر 2018. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.theguardian.com/world/2018/oct/03/indonesia-accuses-vanuatu-of-inexcusable-support-for-west-papua>

البشر من قبل في الوصول إليها. ومع تزايد ضبابية الحدود التي تفصل البشر عن البيئة الطبيعية ، بات من السهولة للفيروسات الانتقال بسرعة من الحيوانات إلى البشر ، مما يؤدي إلى اضطرابات تصيب مجتمعات بأكملها ¹¹⁴ . إن الاستمرار على هذا النهج يعني زيادة في خسارة التنوع البيولوجي وتعريض السلامة البيئية للخطر وزيادة المخاطر على الصحة العامة وزيادة الجرائم البيئية وما ينتج عن ذلك من نشوء نزاعات. وبالإضافة إلى كل ذلك، سوف يزداد خطر الإصابة بأمراض جديدة ذات منشأ حيواني. إن الإبادة البيئية تقوض بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وجود الإنسان والحيوان على حد سواء.

وقد ثبت أن القوانين الوطنية غير فعالة في مكافحة هذه الأزمات لأن إطار التشريع إما يظل عامًا للغاية أو يتم تجاهله ببساطة في ضوء غياب الضمانات الدولية. أما على المستوى الدولي ، تستند العديد من اتفاقيات حماية البيئة إلى قانون غير ملزم لا يقدم إلا القليل من الضمانات القانونية أو التي تكاد تكون معدومة. وما زالت المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة تكافح للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الرغم من عقود من المفاوضات. ويربط المجتمع المدني أوجه القصور هذه بقوة الضغط التي تتمتع بها الشركات. ¹¹⁵

نظرًا لتأثير أزمة المناخ والتنوع البيولوجي الحالية على الأجيال الحالية والمستقبلية ، ومن أجل تحقيق العدالة لضحايا الإبادة البيئية ، يجب تطبيق قانون دولي ملزم من شأنه إحباط محاولات إلحاق الضرر بالنظم البيئية التي نعتمد عليها. ويوفر نظام روما الأساسي من خلال معاييره القانونية الملزمة الفرصة لتطبيق مثل هذا القانون. ويجب أن يتم النظر إلى تجريم الإبادة البيئية على أنه استراتيجية قانونية معيارية وموثوقة حيث يتم وضع مسؤولية حماية بيئتنا بشكل صارم على عاتق الأفراد الذين يتولون إدارة شركة أو سلطة دولة ما. وفي هذا الصدد ، سوف يعمل القانون الدولي إلى جانب القانون البيئي الوطني ويكمل مهامه. حيث يعتبر هذا التكامل ضروريا لكل من فاعلية القانون الوطني والحفاظ على العدالة عندما تشهد الآليات الوطنية تقصيراً.

سيوفر قانون الإبادة البيئية الحماية ضد التفاعل القوي الذي ينشأ في الغالب بين الشركات الكبيرة والدولة التي يتم فيها ارتكاب أعمال الإبادة البيئية وتسهيلها. ومن خلال هذه القوانين ستتم محاسبة المسؤولين عن التسبب في تدمير واسع النطاق للبيئة المعيشية بإحالتهم إلى واجب الرعاية القانوني. الآن وقد شهد العالم العواقب المدمرة والتي لا يمكن إصلاحها لتغير المناخ والأضرار البيئية ، تظهر أهمية الحاجة إلى حماية أنفسنا من الأزمات المستقبلية بواسطة القانون المتاح الأكثر صرامة – ألا وهو القانون الجنائي الدولي.

لقد أظهر كل من المجتمع المدني والمجتمع الدولي ضرورة إجراء نقاش بناء حول جريمة الإبادة البيئية. وهذا النقاش يجب أن يستمر الآن أيضاً على المستوى السياسي. وعلى المستوى الدولي ، يمكن لهولندا أن تلزم نفسها بتضمين قانون الإبادة البيئية في القانون الدولي والمساهمة في ترسيخ واجب رعاية البيئة المعيشية. بالتوازي مع هذا على المستوى الوطني ،

114 الجارديان ، 18 مارس 2020 ، يمكن العودة إليها من خلال : <https://www.theguardian.com/environment/2020/mar/18/tip-of-the-iceberg-is-our-destruction-of-nature-responsible-for-covid-19-aoe>

ذي نيويورك تايمز ، 28 يناير 2020. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.nytimes.com/2020/01/28/opinion/coronavirus-china.html>

نحتاج إلى النظر في كيفية صياغة اللوائح لمنع حدوث الإبادة البيئية من قبل الشركات ، بما في ذلك الشركات الهولندية ، داخل هولندا أو خارجها. وقبل كل شيء ، نحن بحاجة إلى تغيير في منظورنا: القائم على أهمية البشر دون غيرهم ووضعهم في المقدمة، وفيه تكون الطبيعة مجرد قوة دافعة وراء الاقتصاد. لذلك يجب أن يتم إفساح المجال لمنظور جديد ينصف القيمة الجوهرية لجميع الكائنات الحية وبيئتها الطبيعية.

6. القسم المالي

يرتبط الكثير مما تمت مناقشته في هذه الورقة بالسياسة الخارجية. ولا يتوقع مقدم هذه المبادرة أي عواقب مالية مباشرة على الميزانية قد تنشأ عن نقاط القرار.

7. نقاط القرار

تم الطلب من مجلس النواب الحكم لصالح الطلب بأن تتخذ الحكومة الإجراءات التالية:

أولاً: دعم الدعوة إلى قانون دولي للإبادة البيئية

1. تقديم الدعم أو الشروع في تعديل يهدف إلى إدراج جريمة الإبادة البيئية في نظام روما الأساسي. وبالنظر إلى عواقب أزمة المناخ والتنوع البيولوجي الحالية ، فإن القضية هنا ليست فيما إذا كان ينبغي تقديم تعديل لنظام روما الأساسي يتيح الاعتراف بالإبادة البيئية ، بل متى سيتم ذلك. ويمكن أن تكون هولندا هي المبادرة بهذا التعديل أو أن تدعم اقتراحًا تقدمه دولة أخرى.
2. أخذ زمام المبادرة الدبلوماسية لتضمين الإبادة البيئية في القانون الدولي. والاستفادة من العلاقات الدبلوماسية لتشجيع البلدان الأخرى على دعم قانون الإبادة البيئية والانضمام إلى جانب الدول الأخرى التي تتبنى فكر مشابه مثل فرنسا وفنلندا وبلجيكا وفانواتو وجزر المالديف.
3. دعم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في مسعاه لمقاضاة المزيد من الجرائم البيئية من خلال اغتنام كل فرصة لإحالة القضايا البيئية إلى المحكمة.
4. التحقق من الخيارات المتاحة لإدراج جريمة الإبادة البيئية في القانون الجنائي الهولندي. أي النظر على وجه التحديد في توسيع قانون الجرائم الدولية (WIM).
5. زيادة تحديد المادة 21 من الدستور الهولندي: "يجب أن يكون من شأن السلطات الحفاظ على البلاد صالحة للسكن وحماية البيئة وتحسينها". أي الحفاظ على هذا الحق الأساسي من خلال ترسيخه بقوة في تطبيق التشريعات.

ثانياً: تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات الدولية

6. جعل توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ملزمة للشركات التي تعمل على الصعيد الدولي. في السياسة الحالية ، يتم التشجيع على مراعاة توجيهات المنظمة في الميدان الاقتصادي إلا أنها ليست ملزمة. وعلى المستوى الأوروبي ، سوف تتم مراجعة الخيارات لصياغة قواعد ملزمة تحكم المسؤولية الاجتماعية للشركات الدولية. ورغم ذلك ، لا يبدو من الواضح ما إذا كان سيتم تنفيذ ذلك ومتى. ناهيك عن إلزام الشركات في الوقت الراهن على المستوى الوطني بتحديد ومنع ومكافحة الإبادة البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان والتلوث والهجمات التي تستهدف حماية الحيوانات وفقدان التنوع البيولوجي وذلك ضمن سلاسل التوريد الخاصة بهم 116 .

ثالثاً: تعزيز سيادة القانون في جميع الدول على مستوى العالم

7. تعزيز الوثائق القانونية لمحاكمة جرائم الإبادة البيئية في البلدان التي تكون فيها سيادة القانون ضعيفة. واستخدام أموال الدعم الحالية لتنفيذ ذلك. حيث أنه تحت تصرف مجلس الوزراء عدة صناديق مخصصة لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال ، يمكن تخصيص "صندوق حقوق وصوت الإنسان" للمشاريع التي تعزز مكانة مجتمعات السكان الأصليين وتقدم المشورة القانونية لناشطي البيئة و الحفاظ على الطبيعة. كما يمكن لصندوق المساءلة تقديم الدعم للمنظمات الاجتماعية المحلية التي تحمي مصالح البيئة الطبيعية وسكانها وتراقب الامتثال للقوانين البيئية.

8. استخدام السفارات لتقديم الدعم والحماية للناشطين في مجال البيئة وحقوق الإنسان. وتقديم المساعدة لهم عندما يحتاجون للوصول إلى المحاكم.

رابعاً: منح حقوق للبيئة

9. منح البيئة حقوقها، وذلك من خلال إعطاء منطقة طبيعية أو نظام بيئي ما شخصية قانونية ، بحيث يمكن رفع القضايا إلى المحكمة عندما يتم انتهاك مصالحها ، كما هو الحال مع جريمة الإبادة البيئية. ثمة دول مثل نيوزيلندا والإكوادور وبوليفيا والهند كانت قد سبقت هولندا في منح حقوق لمناطق طبيعية معينة.

خامساً: إجراء تحقيق متابعة في الإبادة البيئية

10. إجراء تحقيق متابعة في القضايا التالية

- ما هو الدور الذي لعبته هولندا في المحاولات السابقة للاعتراف بالإبادة البيئية كجريمة دولية؟ 117

116 انظر أيضاً: انكينغ، إل، 2014. مستقبل المسؤولية الأجنبية المباشرة؟ استكشاف الأهمية الدولية لقضية شركة شل نيجيريا الهولندية. مراجعة قانون أوترخت ، 10 (1) ، ص 54-44.

117 انظر أيضاً: هولندا وعلم البيئة العالمي من خلال الرابط: <https://portals.iucn.org/library/node/6800>

- ما هي العلاقة بين مستويات الفساد والإبادة البيئية في بلد ما ، وإلى أي مدى تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من ذلك؟
- ما هي عواقب وجود قانون دولي للإبادة البيئية على هولندا؟ وما هي الأنشطة الاقتصادية ، الوطنية منها والدولية ، التي قد تصبح جريمة جنائية؟
- كيف يمكن للدول المعتمدة بشكل كبير على الصناعات التي تتسبب في الإبادة البيئية أن تصلح اقتصاداتها، وماذا تحتاج للقيام بذلك؟

Van Raan

فان ران

الملحق: التاريخ المؤسسي للإبادة البيئية

إن المناشآت من أجل جعل الإبادة البيئية جريمة جنائية ليست أمراً جديداً. حيث جرت أول محاولة مسجلة في عام 1970 خلال مؤتمر الحرب والمسؤولية الوطنية في واشنطن العاصمة، إذ أدخل "آرثر دبليو جالستون"، عالم الأحياء الشهير المتخصص في إبادة الأعشاب من جامعة ييل، المصطلح وطالب باتفاقية دولية جديدة تحظر الإبادة البيئية¹¹⁸. ثم بعد ذلك بعامين، وصف رئيس الوزراء السويدي السابق، أولوف بالم، حرب فيتنام بالإبادة البيئية خلال الخطاب الافتتاحي في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم. وكان ذلك خلال أوقات عصيبة عندما تم تسليط الضوء جزئياً على هذه القضية بسبب هذه الحرب: إذ تبين أن عواقب استخدام العامل الكيميائي المذيب "أورينج" من قبل القوات الأمريكية بأنها كارثية وخلقت حالة من الذعر داخل المجتمع الدولي. وأدى الاهتمام المتزايد بالأحداث المحيطة بالعامل الكيميائي "أورينج" (لمزيد من التفاصيل، انظر أدناه) إلى دفع كل من المجتمع المدني والعالم الأكاديمي لكي يشرعوا النظر في احتمالات تحويل الإبادة البيئية إلى جريمة جنائية. وركز الباحثون بشكل خاص على مسألة ما إذا كان شرط النية يجب أن يكون متوفراً في الجريمة من أجل مقاضاة جريمة الإبادة البيئية. وفي حين رأى البعض أن الإبادة البيئية عبارة عن هجوم يستهدف تدمير النظام البيئي أو حياة الإنسان أو الحيوان في منطقة ما، رأى آخرون بأن الإبادة البيئية غالباً ما تكون مجرد نتيجة للنشاط الاقتصادي وليست هجوماً مباشراً مع سبق الإصرار. وبسبب الاهتمام المركز حول القضية تصاعد الضغط على المجتمع الدولي للنظر فيها. وفي السنوات التالية لذلك، وفي مناسبتين تم إجراء تحقيق حول كيفية التعامل مع الإبادة البيئية كجريمة جنائية: المناسبة الأولى كانت أثناء صياغة وتقييم اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية والأخرى كانت أثناء صياغة مشروع قانون الجرائم ضد سلام وأمن البشرية.

اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية

يبدأ التاريخ المؤسسي للإبادة البيئية باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي تمت صياغتها في عام 1948، حيث يشار إليها فيما يلي باتفاقية جريمة الإبادة الجماعية. وقد تم إدراج الجرائم التي أشير إليها في هذه الاتفاقية فيما بعد في نظام روما الأساسي دون أي تغيير فعلي. أما الاتفاقية فقد تمت صياغتها على يد "رافائيل ليمنكين"، وهو محام بولندي كان قد فقد 48 فرداً من عائلته خلال الهولوكوست وهو يطلق عليه لقب الأب الروحي لمصطلح الإبادة الجماعية. وفي البداية اقترح بأن لا تتضمن الاتفاقية فقط الإبادة الجماعية الجسدية (وهي قتل أفراد مجموعة معينة)، ولكن أيضاً تلك الإبادة الجماعية الثقافية: وهي تقويض أسلوب حياة مجموعة معينة. وكان ليمنكين قد أدرك بأن تدمير أي شعب يمكن أن يحدث أيضاً من خلال وسائل أخرى غير الإبادة الجسدية المباشرة. حيث يمكن أن يشمل هذا النوع من الإبادة الجماعية الإبادة البيئية أيضاً، حيث أن البيئة المعيشية تعتبر أساسية لكثير من الناس للحفاظ على ثقافتهم وسبل عيشهم. وقد وصف ليمنكين هذا البند بأنه قلب اتفاقية الإبادة الجماعية. وفي عام 1958، أشار في سيرته الذاتية أنه لم يكن هناك دعم كاف لهذه الفكرة من قبل اللجنة التي ساعدته في صياغة الاتفاقية. لذلك، قرر مكرهاً ألا يضغط من أجل إدراجها¹¹⁹.

118 غاوغر، إيه. راباتيل فيرنيل، ام. بيه. كولبيكي، ل. شورت، دي. هيغينز، بيه. (2012) الإبادة الجماعية هي الجريمة الخامسة المفقودة ضد السلام. اتحاد حقوق الإنسان.

119 انظر المصدر ذاته.

في السنوات التي أعقبت تطبيق اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية، ازدادت المخاوف بشأن فعاليتها ، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الإبادة الجماعية كانت تحدث بشكل متكرر على أرض الواقع وبدا أن نص الاتفاقية لا يمنح الكثير للمجموعات التي تهدف الاتفاقية إلى حمايتها. وفي عام 1978 ، أعادت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات تقييم اتفاقية الإبادة الجماعية لتحليل فيما إذا كان توسيع الاتفاقية من الممكن أن يزيد من فعاليتها. وخلال هذا التقييم ، تمت الإشارة في وثيقة تابعة للأمم المتحدة إلى الحجج الصريحة الأولى التي تجعل الإبادة البيئية جريمة جنائية. إذ كانت توصيات اللجنة هي إعادة إدراج "الإبادة الجماعية الثقافية" وإضافة الإبادة البيئية إلى قائمة الجرائم الخاضعة للولاية القضائية لاتفاقية جريمة الإبادة الجماعية¹²⁰ . وفي عام 1985 ، تم إجراء تقييم ثاني حيث تم التأكيد مرة أخرى على دعم أعضاء اللجنة لإضافة جريمة الإبادة البيئية¹²¹ . ولا يزال سبب عدم المضي قدماً في الأمر غير واضح حتى الآن.

لجنة القانون الدولي

ثمة لجنة أخرى تابعة للأمم المتحدة كان جل تركيزها على الإبادة الجماعية لسنوات عديدة وهي لجنة القانون الدولي ، المشار إليها فيما بعد باختصار (ل.ق.د). وتم تأسيس لجنة القانون الدولي في عام 1947 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تفويض لصياغة أسس للقانون الدولي وقانون للانتهاكات المرتكبة ضد سلام وأمن البشرية¹²² . وكان مشروع قانون الجرائم ضد سلام وأمن البشرية (المشار إليه فيما بعد بالقانون) سلفاً لما بتنا نعرفه الآن باسم نظام روما الأساسي ، وهو ميثاق المحكمة الجنائية الدولية.

وقد تم البدء في صياغة القانون عام 1949. ثم توقفت العملية منذ عام 1954 بسبب عدم وصول الدول الأعضاء إلى اتفاق حول توصيفات المادة المتعلقة بجرائم العدوان. وعلى إثر ذلك تم تجميد العمل بصياغة القانون بأكمله حتى قيام مجموعة عمل منفصلة بالخروج بهذا التعريف ، والذي لم يكتمل حتى عام 1974. وبعد أربع سنوات ، مُنحت لجنة القانون الدولي تفويضاً لمواصلة العمل على القانون. ومع ذلك ، وبمرور الكثير من الوقت وتطور القانون الدولي بسرعة كبيرة في تلك الأونة ، تقرر عندئذ مراجعة أحدث نسخة من القانون بالكامل. وقد قام المقرر الخاص الجديد بتغيير الأمور بشكل جذري حيث وسع القائمة لتشمل اثنتي عشرة جريمة ، بما في ذلك جريمة "إلحاق ضرر شديد وتعتمد بالبيئة".

تمت المراجعة الأولى للقانون أمام الدول الأعضاء في عام 1991 وتضمنت إشارتين إلى الإبادة البيئية: في المادة 26 التي تشير إلى القيام بإلحاق ضرر متعمد وشديد بالبيئة ؛ والمادة 22 المتعلقة بجرائم الحرب ، والتي تمت فيها الإشارة إلى "استخدام أساليب أو وسائل الحرب التي يراد أو يُتوقع منها أن تسبب أضراراً واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة بالبيئة الطبيعية" كإحدى جرائم الحرب¹²³ . وخلال المناقشة التي أعقبت المراجعة ، أبدت العديد من الدول دعمها لتبني الإبادة البيئية كجريمة. ومع ذلك ، كانت هناك مخاوف بشأن صياغة المادة 26. إذ شعرت العديد من الدول أن المادة لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية لأنها نصت على أن الجريمة يجب أن تنفذ بقصد تدمير البيئة. وأقرت العديد من الدول بأن الإبادة البيئية عادة

120 أي/سي ان.4/فرعية 2/416، 1978 . يمكن العودة إليها من خلال: <https://digitallibrary.un.org/record/663583>

121 أي/سي ان.4/فرعية 2/1985/6، 1985 . يمكن العودة إليها من خلال: <https://undocs.org/en/E/CN.4/Sub.2/1985/6>

122 <https://legal.un.org/ilc/>

123 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1991 المجلد 2 الجزء 2. الصفحة 97 : المادة 22 (الفقرة د)

ما تتم من دون توفر النية لذلك. وبدا النص أيضا متعارضا بشكل صارخ مع الإشارة إلى الإبادة البيئية في إطار جرائم الحرب، حيث لم تلعب النية – التي هي ليست تدمير البيئة في هذه الحالة وإنما تحقيق فائدة عسكرية - دورًا على الإطلاق. ومع ذلك ، كان الدعم من الدول الأعضاء ساحقًا ، وكان الطلب في غالب الأمر لجعل النص أكثر وضوحًا. إل أن ثمة ثلاث دول فقط كانت قد اعترضت على المادة 26: وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا. حيث رغبت هولندا في أن يلبي القانون معاييرها الخاصة، ورأت بأن القانون يجب أن يتضمن فقط الجرائم التي تؤذي ضمير البشرية، أي الجرائم التي بحسب طبيعتها لا يمكن مفاضاتها إلا بموجب الولاية القضائية الدولية ، وكذلك الجرائم التي يمكن تحميل الفرد مسؤوليتها بشكل شخصي ، بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص يتصرف بموجب منصب عام. وبناءً على المعايير التي صاغتها حسب ما ترغب، رفضت هولندا جميع الجرائم المدرجة في القائمة - بما في ذلك المادة 26 - باستثناء جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان ¹²⁴ . كما وصفت المملكة المتحدة الإبادة البيئية بأنها "جريمة دولية مجهولة، ناهيك عن اعتبارها جريمة ضد سلام وأمن البشرية" ¹²⁵ . أما الولايات المتحدة فقد اعتبرت المادة 26 "غامضة للغاية" مما يحول دون الموافقة عليها. ¹²⁶

على الرغم من أن معظم الدول شددت على أن المادة 26 ليست ضرورية فحسب ، بل يجب البناء عليها أيضاً، قرر المقرر الخاص حذف المادة 26 من المراجعة الثانية للقانون. وعليه لم تتم فحسب إزالة الإبادة البيئية منه، بل اختصر المقرر الخاص عدد الجرائم في القراءة الثانية إلى مجرد جرائم "لا جدال فيها" ¹²⁷ . وقال المقرر الخاص بشأن إزالة المادة 26 ما يلي: "على المرء دائماً أن يختار بين ما هو مرغوب فيه – والذي هو في هذه الحالة ، جعل الضرر الجسيم بالبيئة جريمة بموجب القانون – وبين ما هو ممكن فعلياً" ¹²⁸ . وفي نهاية المطاف ، وبعد ما يقرب من 50 عامًا من النقاش ، تم إدراج أربع جرائم فقط في القانون.

ومن أجل توفير الدعم اللازم لتبني الإبادة البيئية كجريمة ، تم في عام 1995 إنشاء مجموعة عمل من قبل لجنة القانون الدولي للتحقيق في الخيارات الأخرى لتسمية الإبادة البيئية كجريمة ¹²⁹ . حيث توصلت مجموعة العمل إلى توصية بإدراج الإبادة البيئية في القانون في أحد الصيغ التالية: ¹³⁰

1. كمادة منفصلة.
2. تحت المادة المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية
3. ابقاءها تحت المادة 22 المتعلقة بجرائم الحرب

124 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1993 المجلد 2 الجزء 1. الصفحة 83 : (الفقرة 10)

125 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1993 المجلد 2 الجزء 1. الصفحة 102 : (الفقرة 31)

126 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1993 المجلد 2 الجزء 1. الصفحة 105 : (الفقرة 25/24)

127 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1995 المجلد 2 الجزء 2. الصفحة 16 : (الفقرة 38)

128 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1996 المجلد 1. الصفحة 11 : (الفقرة 35).

129 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1995 المجلد 2 الجزء 2. الصفحة 32 : (الفقرة 141).

130 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1996 المجلد 1. الصفحة 7 : (الفقرة 4)

توجب على لجنة القانون الدولي اتخاذ قرار بشأن هذه الخيارات ، إلا أنه كان لا يزال هناك الكثير من الجدل بين أعضاء اللجنة والدول الأعضاء حول تفسير الإبادة البيئية على أنها جريمة. وبعد نقاش مستفيض، اختار رئيس لجنة القانون الدولي إزالة خيار تضمين الإبادة البيئية في مادة منفصلة¹³¹ . كما تمت الدعوة للتصويت على خيار إدراج الإبادة البيئية في المادة المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية أو في المادة المتعلقة بجرائم الحرب¹³² . وتم اتخاذ قرار إدراج الإبادة البيئية في سياق جرائم الحرب بأغلبية أصوات اثني عشر عضواً في اللجنة مقابل صوت واحد¹³³ .

دراسة حالة: العامل الكيميائي "أورينج"

قامت القوات الأمريكية بين عامي 1961 و 1971 برش فيتنام بأكثر من 43 مليون لتر من المبيد سيئ السمعة العامل الكيميائي البرتقالي "أورينج". وكان الهدف من ذلك الفعل هو نزع أوراق الغابات والمحاصيل التي وفرت "للعدو" الغطاء والغذاء. وتحتوي المادة على مستويات خطيرة من الديوكسين ، والتي لا تزال آثارها مرئية حتى بعد مرور 50 عامًا. بعد انتهاء الحرب ، عانت فيتنام من وجود معدلات عالية غير طبيعية من التشوهات الخلقية والأمراض الخطيرة لدى الأطفال. وتم تسجيل نسب عالية بشكل استثنائي من العيوب الخلقية لسنوات عديدة، لا سيما في القرى التي تم رشها بشكل متكرر بالعامل الكيميائي "أورينج". كما تعرض الجنود الأمريكيون على الأرض إلى العامل الكيميائي "أورينج" وشهدوا آثاره بعد سنوات من انتهاء الحرب. قامت وزارة شؤون المحاربين القدامى في واشنطن في وقت لاحق بوضع قائمة تشمل أربعة عشر مرضًا أصيب بها الجنود الأمريكيون بسبب تعرضهم للمبيد الخطير. وفي تناقض صارخ ، لم يتم إظهار القلق بشأن ملايين الضحايا من الفيتناميين من جراء المبيد. وضمت الشركات المسؤولة عن إنتاج المادة الكيميائية شركة مونسانتو الأمريكية للمواد الكيميائية، والتي كانت قد استحوذت عليها في عام 2018 شركة باير الألمانية متعددة الجنسيات للأدوية. وتظهر المذكرات الداخلية للشركة أنهم كانوا على علم بمخاطر التركيز العالي لعامل الديوكسين في المادة الكيميائية ، ولكن بدلاً من جعله منتجًا أكثر أمانًا على حساب عامل الربح ، فضلت شركة مونسانتو تحقيق أقصى ربح من منتجها.¹³⁴

وقد تم رفض العديد من المحاولات الفيتنامية لرفع القضية إلى محكمة في الولايات المتحدة لأنه وبحسب المحكمة ، لم يمثل استخدام المادة الكيميائية جزءاً من "حرب كيميائية"، وبالتالي فلم يكن انتهاكاً للقانون الدولي أو قانون الحرب¹³⁵ . وبعد إجراءات مطولة ، وافقت شركة مونسانتو على مجموعة تسويات مع الضحايا الأمريكيين. وفي عام 1984 ، تمكن الشركات السبعة المنتجة للعامل البرتقالي، بما في ذلك شركة مونسانتو ، من تجنب دعوى قضائية طال انتظارها تقضي بدفع 180 مليون دولار للمحاربين القدامى الأمريكيين وعائلاتهم الذين ادعوا أن المادة السامة كانت قد أضرت بحياتهم. وتوصلت شركة مونسانتو مرة أخرى في عام 2012 إلى تسوية خارج المحكمة ، إذ قامت بدفع 93 مليون دولار هذه المرة

131 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1996 المجلد 1. الصفحة 13 : (الفقرة 59).

133 الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي 1996 المجلد 1. الصفحة 14 : (الفقرة 6/14).

134 ذي نيويورك تايمز، 19 ابريل 1983. يمكن العودة إليها من خلال: <https://www.nytimes.com/1983/04/19/us/1965-memos-show-dow-s-anxiety-on-dioxin.html>

135 ذي أسيان بوست، 30 أغسطس 2018. يمكن العودة إليها من خلال: <https://theaseanpost.com/article/case-against-monsanto>

كتعويض لسكان قرية نيترو في ولاية فرجينيا الغربية. إذ كان هذا هو موقع مصنع مونسانتو بين عامي 1949 و 1971 ، حيث كان يتم إنتاج المكون الرئيسي للعامل البرتقالي فيه ، مما أدى إلى انتشار الديوكسينات السامة في جميع أنحاء القرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تاريخ شركة مونسانتو ودفعها الملايين كتعويضات تم طلبها عما حدث في الستينيات والسبعينيات، إلا أن الشركة قد لعبت دورًا رئيسيًا في واحدة من أكبر فضائح المبيدات حول مادة الغليفوسات، وهو قاتل للأعشاب الضارة إلا أنه مؤذي للغاية على البشر والحيوانات والبيئة. وفي عام 2018 ، أمرت محكمة في كاليفورنيا شركة مونسانتو بدفع 78 مليون دولار كتعويض لبستاني يعمل في مدرسة ، بعد أن كان قد أصيب بسرطان العقد الليمفاوية من جراء استخدامه لقاتل الحشائش الضارة "راوند أب" والذي هو من إنتاج شركة مونسانتو. وكان عدد المطالبات خلال عام 2019 قد وصل إلى 42700 مطالبة على جدول الدعاوى ضد شركة مونسانتو بخصوص مادة الغليفوسات ¹³⁶ . ومع ذلك ، لا يزال المنتج مطروحاً في الأسواق، حيث ما زالت مجموعة شركات باير، وهي الشركة الأم ، تدعم منتجها. وكان رد الرئيس التنفيذي لشركة باير ، أليكس ستايخر، على حكم صادر عن محكمة لعام 2018 على النحو التالي: "لقد أخذنا ذلك في الحسبان ضمن مصروفاتنا المالية ، وقمنا باتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك" ¹³⁷ . أي أنه في ظل النظام الاقتصادي الحالي ، فإن الإبادة البيئية لا تعدو كونها مجرد مصاريف يتم احتسابها مسبقاً في أنشطة الشركات. إذ يظهر العامل الكيميائي "اورينج" والجليفوسات هشاشة الإطار القانوني الذي يسمح للشركات متعددة الجنسيات من خلاله الاستمرار في تنفيذ ممارسات الإبادة البيئية دون أن يمسه العقاب.

136 فورتشن، 30 أكتوبر 2019. يمكن العودة من خلال: <https://fortune.com/2019/10/30/roundup-lawsuits-bayer-defiant>

137 دي تايد، 13 نوفمبر 2018. يمكن العودة من خلال: <https://www.tijd.be/ondernemen/chemie/de-heisa-over-roundup-is-emotioneel-en-vooringenomen/10069007.html>